الأمم المتحدة S/2024/615

مجلس الأمن

Distr.: General
14 August 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 13 آب/أغسطس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2709 (2023)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أجري استعراضا استراتيجيا مستقلا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لأفضل الممارسات، وأن أزود مجلس الأمن بنتائجه.

وطلب المجلس، في القرار المذكور، أن يقيّم هذا الاستعراض التحديات التي تواجه السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يقدّم توصيات مفصلة بشأن إمكانية إعادة تشكيل ولاية البعثة المتكاملة، وبشأن كفاءة البعثة، وكفاية الموارد، وخيارات التكييف التدريجي لتشكيلة عناصرها المدنية والشرطية والعسكرية، حسب الاقتضاء، وكذلك توصيات بشأن خطة انتقالية ممكنة والخفض التدريجي لقوام البعثة في نهاية المطاف عند استيفاء الشروط المطلوبة لذلك.

وفي شباط/فبراير 2024، عينت إدموند موليه لقيادة الاستعراض الاستراتيجي المستقل. ويقدَّم إلى مجلس الأمن التقرير المرفق الذي أعده السيد موليه. وأود أن أشكر السيد موليه على إجراء هذا الاستعراض الاستراتيجي المستقل.

وأود أيضا أن أشكر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعاونها ومساهماتها في مختلف مراحل هذه العملية. وأعبّر عن امتناني لجميع الأطراف المعنية التي تعاونت في عملية الاستعراض، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأعضاء المجتمع المدني، ولموظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على ما أبدوه من التزام وما بذلوه من جهود دعما للبلد وشعبه.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع مجلس الأمن ومع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ التوصيات، حسب الاقتضاء، وبشأن أي قرار يتخذه المجلس فيما يتعلق بولاية البعثة المتكاملة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

181024 300924 24-14715 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، آذار/مارس – حزيران/يونيه 2024

شكر وتقدير

أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للعمل الاستثنائي الذي قام به أعضاء فريق الاستعراض، والذي تُوِّج بتقرير يستند إلى الوقائع ويتسم بالموضوعية. وقد تطلب إعداد هذا التقرير أياما وساعات طويلة من البحث والتحضير والصياغة، ولولا ما يتمتع به الفريق من معرفة وخبرة وحسّ عال بالمسؤولية، لكان من المستحيل إكماله.

وخلافا للاستعراضات الاستراتيجية الأخرى، حيث يشارك ما يصل إلى 25 خبيرا تقنيا في التحليل وإعداد التوصيات، فإن فريق الاستعراض هذا مشكَّل مني ومن أربعة فنيين آخرين فقط. وعلى الرغم من هذه التشكيلة الصغيرة، فقد تمكنا من الالتقاء بمئات المحاوَرين على مدى أكثر من 80 اجتماعا في نيويورك وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبذلك اطلعنا على مجموعة واسعة من وجهات النظر والآراء التي استرشدنا بها في إعداد هذا التقرير. وبينما كنا ننوي في البداية السفر أيضا داخل المناطق المعنية، إلا أن قيود الميزانية حالت دون ذلك. ومع ذلك، أعتقد أن التقرير يعبر بدقة عن المنظورات الإقليمية.

وفي حين أن هذا الاستعراض هو استعراض مستقل، تعكس نتائجه وجهات نظر فريق الاستعراض وحده، إلا أن ذلك لم يكن ليتأتى لولا الدعم الذي تلقاه الفريق من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة البعثة المتكاملة، فالنتين روغوابيزا، وموظفيها في البعثة، على ما قدموه لنا من دعم ممتاز طوال فترة إقامتنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أتاح لنا إنجاز جدول أعمالنا المعقد في البلد. وإنني ممتن لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتيسيرها عقد الاجتماعات في بانغي ومع الشركاء الإقليميين، ولتبادل الآراء الصريح الذي أجريناه.

وآمل أن يكون هذا التقرير موضع اهتمام مجلس الأمن وأداة مفيدة للمجلس في مداولاته بشأن البعثة المتكاملة والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إدموند موليه

17 حزيران/يونيه 2024

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 6

ولاية وأهداف الاستعراض الاستراتيجي المستقل 6

المبادئ التوجيهية للاستعراض الاستراتيجي المستقل ومنهجيته 6

ثانيا – التحليل السياقي لجمهورية أفريقيا الوسطى 7

السياق الإقليمي 11

الديناميات الجيوسياسية 12

ثالثا – التحديات المتبقية أمام توطيد السلام والأمن 12

عدم الاستقرار السياسي وهشاشة عملية السلام 12

أوجه القصور في الحوكمة والاعتماد على الدعم الخارجي 13

سياق اقتصادي هش وعوائق أمام النمو 13

التهديدات الأمنية 14

التحديات التي تواجه بسط سلطة الدولة 15

أمن الحدود وامتداد النزاعات والجريمة المنظمة عبر الوطنية 16

التوترات القبلية والانقسامات الطائفية 16

مكافحة الإفلات من العقاب 17

الاحتياجات الإنسانية المستمرة 18

المخاطر المرتبطة بوجود أفراد أمن آخرين 19

رابعا – استعراض البعثة المتكاملة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى 19

وجهات نظر الأطراف المعنية بشأن البعثة المتكاملة 19

الصلاحية الإجمالية للولاية الحالية والمسارات ذات الأولوية للجهود المبذولة 20

حماية المدنيين 21

بسط سلطة الدولة 23

المساعي الحميدة ودعم عملية السلام 25

تعزيز فعالية البعثة المتكاملة 27

التعاون مع الدولة الطرف 27

أثر البعثة المتكاملة 28
التخطيط والتنسيق المتكاملين 29
التغلب على التحديات العملياتية 29
الاتصالات الاستراتيجية 30
المكاسب الاقتصادية 31
خامسا – توحيد الجهود مع فريق الأمم المتحدة القطري 32
سادسا – زيادة الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف 33
سابعا – التخطيط للانتقال التدريجي 34
ثامنا – ملاحظات 36
تاسعا – التوصيات 38
الضميمة الأولى – الجداول 45
الضميمة الثانية – التزامات جمهورية أفريقيا الوسطى تجاه آليات حقوق الإنسان والمشاركة في الصكوك الدولية 47

موجز

أذن مجلس الأمن في قراره 2709 (2023) بإجراء الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2024، بناء على طلب من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وعيّن الأمين العام وكيل الأمين العام السابق، إدموند موليه، لقيادة عملية الاستعراض.

ويقدِّم هذا التقرير تقييما مستقلا واستراتيجيا للتحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن خلال مشاورات واسعة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين ومختلف الأطراف المعنية المحلية، يأخذ الاستعراض في الاعتبار التعقيدات الداخلية والديناميات الإقليمية والجيوسياسية التي تؤثر على البلد. ويسلط التقرير الضوء على التهديدات التي ما زالت تشكلها الجماعات المسلحة، والعنف القبلي، وأوجه القصور في الحوكمة، والهشاشة الاقتصادية، باعتبارها عوائق رئيسية أمام السلام.

وخلص الاستعراض إلى أن البعثة كان لها دور فعال في تحقيق مكاسب هامة في المجالات المتعلقة بالعملية السياسية وعملية السلام، وبسط سلطة الدولة، والأمن، وحماية المدنيين وسيادة القانون، وذلك بالتنسيق مع الأطراف الوطنية والإقليمية الفاعلة. وقد أقرّ جميع المحاوَرين بذلك، ولم يطالب أي منهم بالخفض التدريجي للبعثة أو إغلاقها. ويشاطرهم الاستعراض هذا الرأي، ويوصي بإعادة النظر في هذا الأمر من خلال إيفاد بعثة تقييم تقني بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر حاليا إجراؤها في عام 2025.

ونوَّه الاستعراض بدعوة المحاوَر الوطني إلى تكييف دور البعثة المتكاملة لدعم الحكومة في مبادرات الإنعاش المبكر والتنمية. وأقر بأهمية ذلك في توطيد مكاسب السلام والأمن التي أسهمت البعثة في تحقيقها، مع التأكيد على أن مسؤولية ذلك تقع أساسا على عاتق الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في التنمية. وعليه، فإن التقرير يدعو أيضا الشركاء في التنمية إلى الاضطلاع بدورهم في الاستفادة من العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى أقصى حد ممكن.

وخلص الفريق إلى استمرار صلاحية الولاية، مع تأكيد الدور الحيوي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، في دعم البعثة المتكاملة والتسليم بكونها أداة محورية للتضامن الدولي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى. ويدعو إلى استمرار الدعم الدولي إلى أن تتمكن المؤسسات الوطنية من إدارة شؤون الأمن والحكم بشكل مستقل.

وبالإضافة إلى ذلك، يوسِّع الاستعراض نطاقه ليتعدى حدود البعثة المتكاملة، مقترِحا توصيات تهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الصعيد العالمي. وتشمل هذه التوصيات تعزيز أوجه الكفاءة على مستوى العمليات، وتكييف الولايات لتتناسب بشكل أفضل مع الحقائق على أرض الواقع، وتعزيز التعاون الدولي بشكل أكبر. وتهدف توصيات الاستعراض إلى إلهام المزيد من الإصلاحات، والابتعاد عن الحلول الجاهزة، وإرساء أفضل الممارسات، وتحسين التوجه الاستراتيجي لبعثات حفظ السلام لضمان أن تكون أكثر استجابة للتحديات المتغيرة لبيئات النزاع الحديثة. ويضمن هذا النهج الاستراتيجي أن تكون مساعي حفظ السلام منسَّقة بشكل جيد، ومزوَّدة بالموارد الكافية، ومتوافقة مع أهداف المجتمع الدولي لتعزيز السلام الدائم والتنمية.

أولا - معلومات أساسية

1 - في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن، مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعربت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن الحاجة إلى إجراء استعراض لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورأت أن الظروف المتغيرة على أرض الواقع تستدعي إجراء تقييم لعمل البعثة لضمان مواءمة أفضل مع أولويات الحكومة، والوقوف على المجالات التي يمكن فيها تحسين أداء البعثة، والنظر في إمكانية إدخال تعديلات على الولاية. وقد أُجري أول استعراض استراتيجي مستقل في عام 2018، وعلى الرغم من أنه أوصى بتعزيز بعض مهام البعثة، مثل الدعم السياسي لعملية السلام والاستراتيجية الأمنية، فإن الولاية ظلت ثابتة منذ إنشاء البعثة في عام 2014 وتكليفها بمجموعة من المهام الأساسية ذات الأولوية، منها حماية المدنيين وبذل المساعي الحميدة وبسط سلطة الدولة.

ولاية وأهداف الاستعراض الاستراتيجي المستقل

2 - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره 2709 (2023)، إجراء استعراض استراتيجي مستقل للبعثة المتكاملة في موعد أقصاه 15 آب/أغسطس 2024. ومن شأن هذا الاستعراض أن يتيح: (أ) تقييم التحديات التي تواجه السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و (ب) تقديم توصيات بشأن إمكانية إعادة تشكيل ولاية البعثة المتكاملة، وبشأن كفاءة البعثة، وكفاية الموارد، وخيارات التكييف؛ وكذلك (ج) توصيات بشأن خطة انتقالية ممكنة والخفض التدريجي لقوام البعثة في نهاية المطاف عند استيفاء الشروط المطلوبة لذلك. وشدد المجلس كذلك على أهمية أن يجرى هذا الاستعراض استنادا إلى مشاورات واسعة النطاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين المعنيين.

المبادئ التوجيهية للاستعراض الاستراتيجي المستقل ومنهجيته

3 - في 26 شباط/فبراير 2024، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تعيين وكيل الأمين العام السابق، إدموند موليه، لقيادة عملية الاستعراض. وتم التعاقد مع أربعة خبراء مستقلين لديهم معرفة واسعة بجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة وعمليات السلام وبناء السلام والأدوات المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن بهدف دعم هذه العملية[1].

4 - وسعى الاستعراض إلى أن يكون شاملا قدر الإمكان من أجل ضمان فهم عميق ودقيق للسياق في جمهورية أفريقيا الوسطى وللديناميكيات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. وترد نتائجه في هذا التقرير، الذي يقدم توجيها استراتيجيا بشأن إمكانية تكييف ولاية البعثة المتكاملة ويضع ذلك ضمن إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام وخطة الأمين العام الجديدة للسلام. ويركز بشكل خاص على تحسين عمليات السلام من خلال تعزيز الالتزامات بتعددية الأطراف، وتمتين الشراكات واستخدام نُهج مبتكرة محددة السياق لتنفيذ الولاية، مع مراعاة الحاجة إلى الموازنة بين التكاليف المالية والمكاسب السياسية. ونظراً للطبيعة الشاملة للاستعراض، فقد تم تعميم المنظور الجنساني في التقرير بأكمله.

5 - ولا يمكن التقليل من أهمية مبدأ الاستقلالية، باعتباره حجر الزاوية في هذه الاستعراض. وبصرف النظر عن الدعم اللوجستي الذي قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة المتكاملة لتنظيم الأسفار

(1) لم يكن لفريق الاستعراض حينئذ أي صلة مهنية مع إدارة عمليات السلام في نيويورك أو مع البعثة المتكاملة.

والاجتماعات، فقد اتخذ فريق الاستعراض في كل مرحلة من المراحل الخطوات اللازمة للحفاظ على استقلاليته، ولم يشارك موظفو البعثة المتكاملة ولا الأمانة العامة في مشاوراته. وبالتالي، فإن نتائج الاستعراض وتوصياته هي مسؤولية فريق الاستعراض وحده.

6 - وفيما يتعلق بالمنهجية، فبالإضافة إلى إجراء استعراض مستندي للأدبيات المستقلة الموجودة وللتقييمات الداخلية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، أجرى فريق الاستعراض مشاورات في نيويورك مع الدول الأعضاء ومجلس الأمن وإدارات ومكاتب الأمانة العامة في مختلف المجالات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في الفترة من 22 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس ومن 21 إلى 27 آذار/مارس. وسافر فريق الاستعراض إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة ما بين 4 و 20 آذار/مارس، حيث عقد اجتماعات مع السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي، بدءاً من رئيس الجمهورية؛ ومع ممثلي المعارضة السياسية؛ والشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بوصفهما ضامنين للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ورواندا وأنغولا بوصفهما وسيطين لخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والاتحاد الأوروبي؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي؛ والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والأحزاب السياسية والمجموعات الشبابية والنسائية؛ والمؤسسات المالية الدولية؛ وممثلي غرفة التجارة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمحكمة الجنائية الخاصة؛ والبعثة المتكاملة؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وزار فريق الاستعراض مقاطعة كوتو العليا للتشاور مع الأطراف المعنية المحلية في عاصمتها بريا وقرية سام أواندجا في مقاطعة أواندجا كوتو الفرعية.

7 - ويقدِّم الاستعراض، تماشياً مع طابعه الاستراتيجي، توصيات لتوجيه مناقشات مجلس الأمن بغية وضع رؤية للبعثة المتكاملة وتحديد مهامها ذات الأولوية وتخصيص الموارد اللازمة لها. ويقدِّم أيضا توصيات للأمانة العامة لتحديد القدرات والإمكانيات المطلوبة لترجمة قرارات المجلس إلى أنشطة واقعية وقابلة للتنفيذ. وأخيراً، يتضمن التقرير توصيات موجهة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها لزيادة تعزيز المكاسب الأمنية والمضي قدماً صوب الإنعاش المبكر، حيثما أمكن ذلك.

ثانيا - التحليل السياقي لجمهورية أفريقيا الوسطى

8 - ما فتئت جمهورية أفريقيا الوسطى تشكِّل، منذ استقلالها عام 1960، مسرحا لأزمات سياسية وحركات تمرد مسلحة غالبا ما تغذيها عمليات انتقال سياسي متنازع عليها. وقوّضت أوجه القصور الهيكلية في الحوكمة الثقة في مؤسسات الدولة وأضعفت قدرة الدولة على أداء وظائفها السيادية الأساسية. وأثرت هذه النزاعات على النساء والأطفال أكثر من غيرهم، مما أدى إلى تفاقم حالة الضعف التي يعانون منها والحد من إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية. وعلى هذه الخلفية، قام الاتحاد الأفريقي والأطراف الإقليمية الفاعلة والأمم المتحدة بعدة محاولات لاستعادة السلام والاستقرار[2].

(2) تشمل عمليات السلام السابقة للأمم المتحدة ما يلي: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بعثة لحفظ السلام أُذن بها في عام 1998؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المأذون به في عام 2000؛ وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وهي بعثة لحفظ السلام مقرها في تشاد، أُذن بها في عام 2007؛ ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المأذون به في عام 2010.

9 - وفي عام 2013، انزلقت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حرب أهلية أدت، إلى جانب الخسائر البشرية والنزوح الجماعي، إلى القضاء على القدرات المؤسسية القليلة المتبقية للدولة. ورداً على ذلك، كثفت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهودها من خلال بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يعود وجودُها في البلد إلى عام 2008، قبل أن يقوم الاتحاد الأفريقي في 19 تموز/يوليه 2013 بإنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أعقبتها.

10 - وأذن مجلس الأمن بإنشاء البعثة المتكاملة في نيسان/أبريل 2014 لتحل محل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، التي أعيد إلحاق العديد من قواتها بالبعثة الجديدة. ونُشرت هذه القوات إلى جانب القوات الفرنسية وقوات الاتحاد الأوروبي، وكان لها دور فعال في تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز العمليات السياسية الشاملة ودعم إعادة بناء مؤسسات الدولة. ويسّرت هذه الجهود تعيين كاثرين سامبا - بانزا رئيسةً مؤقتةً للبلد، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإنشاء حكومة انتقالية؛ وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة في منتدى برازافيل. وكان منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، الذي أعقب ذلك في أيار/مايو 2015 وحظي بدعم من البعثة المتكاملة، فرصة لإجراء مشاورات شعبية واسعة وشاملة للجميع بشأن تدابير تعزيز المصالحة. وشمل ذلك أصواتاً ناقدة من المجتمع المدني والمجموعات الدينية والمجموعات النسائية والشبابية، فضلاً عن وجهاء المجتمع المحلي، إلى جانب القادة السياسيين والجماعات المسلحة. واستنادا إلى النتائج والتوصيات المنبثقة عن المنتدى، وُضعت خريطة طريق لتنفيذ خطة للإصلاح السياسي، وحُدِّدت أولويات واضحة لمساعدة البلد على الابتعاد عن عقود من النزاعات المتكررة. وقد مهّد ذلك الطريق أمام وضع دستور جديد في عام 2015 وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة والعدالة.

11 - وفي شباط/فبراير 2016، انتُخب فوستين - أرشانغ توادیرا رئيساً للجمهورية، بينما أعادت الانتخابات التشريعية تشكيل الجمعية الوطنية، لتستعاد بذلك الشرعية الدستورية بالكامل. وتماشياً مع توجيهات منتدى بانغي لعام 2015، ركزت إدارة الرئيس توادیرا على الحوار الوطني وإعادة الإعمار وتعزيز الحوكمة. وفي عام 2017، شكّل اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة خطوة هامة صوب الدعم المتكامل في مجالات الدفاع والأمن وسيادة القانون والإدارة المدنية والخدمات الاجتماعية. وبعد إجراء مشاورات مكثفة، وُضعت خطة للدفاع الوطني، وقّعها الرئيس توادیرا في 11 أيلول/سبتمبر 2017. وأُنشئت بموجب هذه الخطة، التي يجري حاليا تنقيحها، أربع مناطق عسكرية وحُدِّد هدف يتمثل في تشكيل قوة دفاعية قوامها 800 9 فرد بحلول عام 2021.

12 - وعلى الرغم من الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء إطار عمل مؤسسي جديد، تجددت أعمال العنف في نهاية عام 2016، مدفوعة بالتنافس بين الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على الموارد. وتفاقم الوضع بشكل متزايد بسبب التوترات الإثنية والقبلية، لا سيما بين المسلمين والمسيحيين، في حين ظهرت تشكيلات مسلحة جديدة، مما أدى إلى تأجيج الاشتباكات والهجمات على المدنيين، بما في ذلك حالات العنف الجنساني المنتشرة على نطاق واسع التي تستهدف النساء والفتيات بشكل خاص. واستمر ذلك طوال عام 2017، في وقت لا يزال فيه الجيش الوطني قيد إعادة البناء؛ وفي حين سحبت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قواتهما، تدخلت البعثة المتكاملة باعتبارها الطرف الفاعل الرئيسي المعني بالحماية. ونتيجة لذلك، أذن مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بزيادة 900 جندي إلى الحد الأقصى لقوات البعثة، ليصل العدد الإجمالي إلى 650 11 فردا عسكريا. ونفذت البعثة المتكاملة عدة عمليات هجومية أساسية

تهدف إلى الحد من نفوذ الجماعات المسلحة الرئيسية ودعم الاستراتيجيات السياسية الأوسع نطاقاً لتعزيز السلام، بما في ذلك الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو اتفاق محوري وُقِّع في الخرطوم في 6 شباط/فبراير 2019. وشمل هذا الاتفاق، الذي يسّره الاتحاد الأفريقي بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، خمسة مجالات عمل ذات أولوية، هي: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ والعدالة والمصالحة الوطنية؛ والترحال الرعوي؛ والأمن؛ والحوكمة الديمقراطية. وأدت البعثة المتكاملة، بصفتها ميسّرا للاتفاق السياسي، دورا داعما في هذه المجالات. وقام الرئيس توادیرا، في إطار تدابير بناء الثقة المتخذة لتنفيذ الاتفاق السياسي، وبهدف تيسير إدماج الجماعات المسلحة في المشهد السياسي، بضم أعضاء من الجماعات الموقِّعة للاتفاق إلى حكومته الجديدة.

13 - غير أن الفترة السابقة لانتخابات عام 2020 أكدت هشاشة جهود السلام. فقد أدى بطء تنفيذ اتفاق السلام وعدم وجود تدابير لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات إلى زيادة حدة التوترات، التي بلغت ذروتها بإنشاء ائتلاف جديد من جماعات المعارضة المسلحة، هو ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي سعى إلى تعطيل الانتخابات والاستيلاء على السلطة. وانضم الرئيس الأسبق، فرانسوا بوزيزيه، الذي تم إبطال ترشيحه للانتخابات الرئاسية، إلى الائتلاف ثم قاده[3]. وقام أعضاء الائتلاف، الذين أعربوا عن رفضهم للالتزامات المتعهد بها في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتوسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي بشكل كبير، فاستولوا على بلدات رئيسية ووصلوا إلى ضواحي العاصمة بانغي في كانون الثاني/يناير 2021. وكانت قدرة البعثة على الاستجابة محدودة، وأذن مجلس الأمن بنقل 300 جندي من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وجه السرعة لدعم جهودها. وسعت الحكومة أيضا إلى الحصول على تعزيزات عسكرية عن طريق اتفاقات تعاون ثنائية مع رواندا والاتحاد الروسي (يشار إلى قوات الأخير بـ "أفراد أمن آخرين")، وهو ما ساعد على احتواء الوضع. وعطلت أعمال العنف الانتخابي بشدة جهود إعادة نشر ممثلي الدولة، مما أجبر بعض موظفي الخدمة المدنية وأفراد قوات الدفاع والأمن على ترك مناصبهم واللجوء إلى قواعد البعثة المتكاملة. ولحقت أضرار كبيرة بالبنية التحتية للدولة[4]، وتأثر القطاع القضائي بشكل ملحوظ، حيث تضررت ثمانية سجون وعُلِّقت معظم البعثات القضائية، ليقتصر بذلك العمل القضائي خارج بانغي على ست محاكم نشطة و 22 في المائة من الموظفين القضائيين.

14 - وأجبرت أعمال العنف المسلح 40 في المائة من مراكز الاقتراع على الإغلاق، ولم يتمكن سوى 35 في المائة من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وكشفت نتائج الانتخابات عن التمثيل المحدود للمرأة في الهيئات المنتخبة. وفي الوقت الحالي، لا تمثل النساء سوى 11 في المائة من أعضاء البرلمان، على الرغم من الحصة البالغة 35 في المائة المحددة في قانون التكافؤ الوطني. ولا تزال مشاركة المرأة في السياسة في جمهورية أفريقيا الوسطى متأثرة بالأدوار والمعايير التقليدية للجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة عقبات أخرى تتمثل في التمييز المنهجي فيما يتعلق بالاستفادة من التعليم وفرص الاستقلال الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه الحقائق، وجد الاستعراض حالات نساء في القيادة السياسية على المستوى المحلي، وتحديداً في بريا وسام أواندجا.

(3) أبطلت المحكمة الدستورية ترشيح فرانسوا بوزيزيه، معلِّلةً ذلك بوجود مذكرة توقيف دولية وجزاءات للأمم المتحدة ضده.

(4) كان لحماية سلطات الدولة خلال الأزمة التي أعقبت انتخابات عام 2020 دور أساسي في السماح لـ 15 من أصل 16 من حكام المقاطعات و 54 من أصل 71 من حكام المقاطعات الفرعية بالبقاء في مناصبهم.

15 - وشنّت القوات الحكومية، بدعم من رواندا وأفراد أمن آخرين، هجوما مضادا استعادت من خلاله مدنا رئيسية من قبضة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وقد فتح ذلك المجال أمام أعمال انتقامية قام بها الائتلاف ضد المجتمعات المحلية المشتبه في تعاونها مع قوات الأمن الوطنية والدولية. وفي الوقت نفسه، أفادت تحقيقات أجرتها السلطات الوطنية باحتمال ارتكاب قوات الأمن الوطنية وشركائها الروس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال هذه العمليات[5].

16 - وعلى هذه الخلفية، واصلت البعثة المتكاملة دعم جهود الأطراف الإقليمية الفاعلة من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي جهود أثمرت عن اعتماد خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في 16 أيلول/سبتمبر 2021، في لواندا، لكي يسترشد بها في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلن الرئيس توادیرا عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، في إطار الالتزامات المتعهد بها في خريطة الطريق، مما أحيى الأمل مجددا في تنشيط عملية السلام، غير أن هذه العملية لم تكتسب الزخم المطلوب إلا بشق الأنفس. ومنذ توقيع الاتفاق السياسي في عام 2019، تغيّرت تشكيلة الجماعات المسلحة تغيّرا كبيرا. فقد أضعفت المشاركة السياسية والضغط العسكري بدرجة كبيرة الحركات الست الموقّعة التي شكّلت الائتلاف في البداية، ليزداد الائتلاف تفككا بسبب الانقسامات الداخلية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تتبق سوى أربع جماعات نشطة داخل الائتلاف، هي: الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وميليشيات أنتي بالاكا موكوم[6].

17 - وتمّ رسمياً حلّ ست من الجماعات المسلحة الموقّعة وأجنحة تابعة لثلاث من الجماعات المسلحة الموقّعة في حفلين أُقيما في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 28 نيسان/أبريل 2023[7]. وحتى آذار/مارس 2024، شارك 429 4 مقاتلا (147 4 رجلا و 282 امرأة) في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وبالإضافة إلى ذلك، يسّرت البعثة المتكاملة في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2023 العمليات التي قادتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتسريح آخر مقاتلي جيش الرب للمقاومة وعودتهم الطوعية إلى الوطن من زيميو ومبوكي (مقاطعة مبومو العليا) إلى أوغندا، منهية بذلك وجودهم الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أنه، في الوقت نفسه، ظهرت حركة أزاندي آني كبي غبي في المناطق التي كان يحتلها جيش الرب للمقاومة سابقا.

18 - ومنذ ذلك الحين، حدث تحول كبير في ميزان القوى، إذ بدأت ترجح كفة الحكومة على حساب الجماعات المسلحة. وفي منتصف شباط/فبراير 2024، لوحظ إحراز تقدم في بسط سلطة الدولة، مع التحاق

(5) انظر: https://information.tv5monde.com/afrique/centrafrique-des-instructeurs-russes-parmi-les-auteurs-dexactions-selon-le-ministre-de-la.

(6) الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، هي تقليديا أقوى الحركات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي أيضا تزعم أنها تمثل الأقليات وأشد الفئات تهميشا التي غالبا ما يُعتبر أفرادها "أجانب"، والتي تستمد منها مقاتليها.

(7) في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022، ترأس الرئيس توادیرا حفلا بمناسبة حل التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، واتحاد القوات الجمهورية، واتحاد القوات الجمهورية الأساسية. وعلاوةً على ذلك، ترأس الرئيس في 28 نيسان/أبريل 2023 حفلاً بمناسبة حل الثورة والعدالة - فصيل بيلانغا، وائتلاف سيليكا الجديد من أجل السلام والعدالة، وأجنحة تابعة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

المسؤولين الإداريين بمناصبهم، على الرغم من أن الخدمة المدنية ظلت متركزة بشكل كبير في بانغي، مع انخفاض أعداد الموظفين في المقاطعات عن مستويات ما قبل أزمة عام 2013. وكان دور البعثة المتكاملة في توفير الدعم اللوجستي والأمني وفي مجال بناء القدرات محورياً في جهود إعادة نشر موظفي الدولة.

الشكل الأول

عدد الموظفين المدنيين الملتحقين بمراكز عملهم

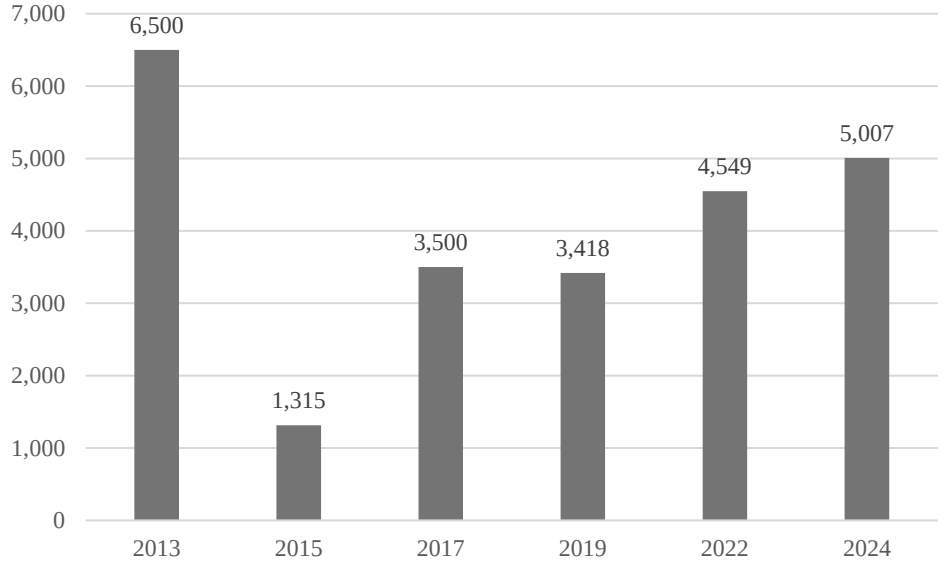

المصدر: البعثة المتكاملة.

19 - وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن البيئة السياسية لا تزال تشهد استقطاباً حاداً. وخلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس توادیرا، طرحت الأغلبية الرئاسية مشروع إصلاح دستوري لتعديل دستور عام 2015، وهو مشروع كان يحظى بتوافق واسع النطاق. وفي 21 آب/أغسطس 2023، صادقت المحكمة الدستورية على نتائج استفتاء 30 تموز/يوليه 2023 الدستوري. وأدى ذلك إلى تمديد الفترة الرئاسية من خمس إلى سبع سنوات، وإلغاء القيود المفروضة على الفترات الرئاسية وتعزيز السلطة التنفيذية، من بين تغييرات أخرى. وانتقد بعضٌ ممن استُشيروا في إطار الاستعراض هذه العملية ونتائجها، معتبرين ذلك تآكلا للقواعد الديمقراطية.

السياق الإقليمي

20 - جمهورية أفريقيا الوسطى عضو في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتشترك في الحدود مع تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والكاميرون والكونغو. وهذا يضعها في قلب الأزمات الإنسانية والتهديدات الأمنية وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وبالتالي فإن الديناميات الإقليمية لها تأثير كبير على جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين أن علاقة البلد مع بلدان الجوار الرئيسية، مثل تشاد والسودان، قد تحسنت خلال السنوات الماضية، فإنها ما زالت تتطلب بناء الثقة، في ضوء الروابط القائمة بين هذه البلدان وبعض الجماعات المسلحة النشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو الجهات المسلحة من جمهورية

أفريقيا الوسطى التي تنشط، على سبيل المثال، في السودان. وستؤدي عودة هذه الجهات المسلحة في نهاية المطاف إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مزيد من التقلبات.

21 - وضاعف من التحديات الأمنية التي يواجهها البلد طول حدوده وسهولة اختراقها، بالإضافة إلى الروابط العابرة للحدود وانتشار الأسلحة غير المشروعة. وقد سهّل ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الهائلة للبلد، وهو ما يوفر أيضا اقتصاد حرب للعديد من الجهات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة. وهذه القضايا العابرة للحدود تزيد من خطر امتداد النزاع.

22 - ويمكن للاجتماعات المنتظمة والمتواصلة للجان المشتركة مع تشاد والكاميرون والكونغو أن تعزّز التعاون الإقليمي على الحدود، وتحسّن إدارة الحدود، وتعالج القضايا الأمنية المشتركة. وتُعدّ الاستراتيجية الوطنية الجديدة لإدارة الحدود وخطة العمل المصاحبة لها للفترة 2024/2023 خطوة أخرى في مواجهة التحديات المشتركة.

23 - وعلى الصعيد السياسي، في حين حقّقت جمهورية أفريقيا الوسطى إنجازا بارزا بإجراء انتخابات رئاسية في عامي 2016 و 2021، وهي انتخابات شكّلت عنصرا مهما في المسيرة الديمقراطية، فإن التغييرات الدستورية الأخيرة أثارت مخاوف بشأن التحول نحو "حكم الرجل القوي".

الديناميات الجيوسياسية

24 - تؤثر التوترات الجيوسياسية المتصاعدة تأثيراً متزايداً على تقدم البلد نحو تحقيق الاستقرار المستدام وتقوّض جهود البعثة المتكاملة في دعم هذه الأهداف. وبينما لا يزال البلد يعتمد بشكل كبير على التضامن الدولي، فإن العلاقات المتدهورة والاستقطاب التدريجي بين أعضاء مجلس الأمن - بسبب خلافات حول مواضيع لا علاقة لها بجمهورية أفريقيا الوسطى، مثل غزة أو الحرب في أوكرانيا - يقوّض جهود تحقيق الاستقرار في البلد. وقد كانت هذه الدينامية الجيوسياسية، التي اعترفت بها الحكومة ومختلف الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، خلفية مهمة للاستعراض.

25 - ويتوسع نفوذ الاتحاد الروسي ورواندا في جمهورية أفريقيا الوسطى، مقابل تراجع للأدوار التقليدية التي يضطلع بها الشركاء الغربيون في القطاعين الأمني والإنمائي. وقبل إبرام الاتفاقات الثنائية التي شهدت نشر "مدربين عسكريين" حُدِّدت هويتهم على أنهم عناصر من شركة فاغنر العسكرية الخاصة و "قوة حماية" من رواندا، كان الشركاء الأمنيون الرئيسيون لجمهورية أفريقيا الوسطى هم البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي، مع دعم إضافي من فرنسا والولايات المتحدة. وتأتي عملية إعادة التشكيل هذه نتيجة لسحب أو تخفيض الدعم الغربي في بعض القطاعات.

ثالثا - التحديات المتبقية أمام توطيد السلام والأمن

عدم الاستقرار السياسي وهشاشة عملية السلام

26 - يظل اتباع نهج شامل للجميع أساسياً لتعزيز الحوار دعماً لعملية السلام. وبينما يظل الحوار حيويا، فإن الطريق إلى المشاركة السياسية الفعلية لكل الجماعات المسلحة محفوف بالتعقيدات. ويبرز التنصل المتكرر للفصائل المسلحة من الاتفاقات هشاشة عملية السلام، ويؤكد الحاجة إلى اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويضمن استيعاب الجميع ويجمع بين التنمية الاقتصادية والإصلاحات الأمنية.

27 - ويهدد تقلص الحيز المدني والاستقطاب الحاد للمشهد السياسي بزيادة عدم الاستقرار الداخلي. وكما رأينا في الماضي، عندما تبدو سبل الحوار محدودة، فإن التعبير عن المعارضة السياسية قد يجد متنفسا من خلال الحركات المسلحة. وبينما يستمر قادة المعارضة السياسية في التنديد بالتدابير الاضطهادية والإجراءات التمييزية ضدهم، فإن حالة عدم الاستقرار قد تزداد أيضا نتيجة السخط داخل القوات الموالية للحكومة. ومن شأن استمرار الحوار الشامل للجميع، على غرار منتدى بانغي، وإدماج وجهات نظر المجتمع المدني، بما في ذلك وجهات نظر النساء والشباب، في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن ييسّر التوصل إلى طريق أكثر توافقا للمضي قدما ويتيح بيئة مواتية لتنفيذ خطة الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

أوجه القصور في الحوكمة والاعتماد على الدعم الخارجي

28 - إن اعتماد البلد على الدعم الخارجي في ممارسة صلاحياته السيادية يجعله عرضة للصدمات والديناميات التي تؤثر على التضامن الدولي. وخلال الاستعراض، بدت هذه السمة أكثر تجليا في قطاعين، هما الأمن والميزانية الوطنية. وقد شدد معظم المحاوَرين على أهمية استمرار الدعم للسماح للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بامتلاك القدرة على العمل بشكل مستقل، في امتثال للالتزامات الدولية (القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء)، ولضمان عدم المساس بأمن الدولة في حال مغادرة البعثة المتكاملة أو تعليق دعمها.

29 - وخلال المشاورات، شددت الأطراف المعنية على الحاجة الملحة لتحسين إدارة القطاع العام ومكافحة الفساد وتعبئة الموارد لإعادة ملء خزائن الدولة. وفي هذا الصدد، أُقرّ أيضا بالحاجة إلى الكثير من المساعدة التقنية لتعزيز الإطار السياسي والمؤسسي. وأوضح البعض أن أوجه القصور النُظمية في الحوكمة هي عناصر أساسية تقوّض مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، إذ يعتمد كل منهما بدرجة كبيرة على جودة إدارة القطاع العام[8].

سياق اقتصادي هش وعوائق أمام النمو

30 - تُعد جمهورية أفريقيا الوسطى من بين أفقر بلدان العالم، حيث إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها من بين أدنى المعدلات العالمية، وهي أيضا من بين البلدان التي حصلت على أدنى الدرجات في دليل التنمية البشرية، مما يوضح التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها البلد. ولم تتحقق بعد ثمار السلام الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمعظم السكان، إذ يتأثر نطاق الخدمات وجودتها بشكل كبير وسلبي بالحالة الاقتصادية في البلد. وتتأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن من حيث حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحصول على التعليم والأراضي وريادة الأعمال. فسبع من كل عشر

(8) على سبيل المثال، شكّل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 نسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على أن الرغبة في الاستثمار من الخارج محدودة في الوقت الحالي. وأشار البنك الدولي أيضا، في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام 2022، إلى أنه لم يسجَّل تقريبا أي تقدم بين عامي 2013 و 2022 في تحسين المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية؛ والسياسات الهيكلية؛ وسياسات الإدماج والإنصاف الاجتماعيين؛ وإدارة ومؤسسات القطاع العام. World Bank, *CPIA Africa: Assessing Africa's Policies and Institutions – Policies for Economic Resilience in a Turbulent World* (Washington, D.C., 2023) متاح على الرابط التالي: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/31808ab0-b779-4bed-ad4a-23c692b12456/content.

نساء أو فتيات، مقارنة بخمسة من كل عشرة رجال أو فتيان، هن أميات[9]. وحالتهن الاقتصادية المتردية تجعلهن أيضا أكثر عرضة للعنف الجنساني وتحد من إمكانية لجوئهن إلى العدالة. ومن بين 191 بلدا، تحتل جمهورية أفريقيا الوسطى المرتبة 188 من حيث المساواة بين الجنسين.

31 - والبلد غني بالموارد الطبيعية، ولكن لم توضع بعد أنظمة إدارة رسمية من شأنها زيادة إيرادات الدولة وتعزيز إعادة التوزيع العادل. وقاعدته الاقتصادية، خارج نطاق موارده الطبيعية، ضيقة، ويتركز معظم اقتصاده في القطاع غير النظامي، حيث تكون النساء في معظم الأحيان عرضة لظروف اقتصادية هشة. وبعض الاستثمارات آخذة في التزايد في العاصمة بانغي، على الرغم من أنها لا تزال محدودة. وفي حين يشير ذلك إلى بداية خجولة للانتعاش الاقتصادي، فإن عائدا إيجابيا على مالية الدولة لم يتحقق بعد. وفي عام 2023، حالت الائتمانات الميسَّرة من صندوق النقد الدولي دون تخلف الدولة عن السداد، بعد تعليق مساهمة فرنسا في هذا المجال. وتضمنت شروط ائتمان الصندوق ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة لتحسين الإيرادات المحلية من خلال تبسيط الإعفاءات الضريبية، وتعزيز تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الإيرادات الجمركية[10]. ومن شأن ذلك أن يزيد الدخل العام ويقلل من الاعتماد على المساعدات الدولية، ولكنه سيتطلب استثمارات ضخمة من حيث الموارد البشرية وغيرها من الموارد[11]. وبدون ذلك، ستتعثر قدرة الدولة على توسيع نطاق الخدمات المتوقعة وتقديمها، مما يؤجج السخط ويقوض العديد من عمليات بناء السلام، مثل بسط سلطة الدولة أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعلى سبيل المثال، في حين أن غالبية المقاتلين السابقين قد تلقوا دعما لإعادة الإدماج، فإن استدامة عودتهم إلى الحياة المدنية أمر مشكوك فيه في سياق لا تتوفر فيه فرص اقتصادية كافية. ويجب أن تركز الجهود أيضا على ضمان أن تعالج السياسات الاقتصادية أوجه التفاوت بين الجنسين بفعالية وتدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وزيادة الشراكات المؤسسية خارج نطاق عمليات حفظ السلام هي الحل الوحيد المستدام لهذه المسألة.

التهديدات الأمنية

32 - على الرغم من تحقيق بعض المكاسب الأمنية، لا يزال وجود الجماعات المسلحة في أجزاء من البلد عاملا مزعزعا للاستقرار. وتواصل هذه الجماعات استهداف المدنيين وتقويض سبل عيش الفئات السكانية الضعيفة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، الذين يواجهون مخاطر متزايدة من العنف الجنساني والحرمان الاقتصادي. وفي حين هناك إقرار بأن الجماعات المسلحة قد أصبحت ضعيفة، فإنها ما زالت قادرة على الصمود. وتُعتبر الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تقليديا أقوى الحركات المسلحة، نظرا لقوتها العسكرية وعدد مقاتليها وتسلسل قيادتها وقدرتها على التجنيد. وفي الوقت نفسه، يجري إنشاء جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك بدعم من أفراد الأمن الآخرين الذين يستخدمونها كجهات وكيلة.

33 - وهذه الجماعات المسلحة لها قاعدة إثنية، وهي غالبا ما تستخدم مجتمعاتها المحلية، بالإضافة إلى التجنيد، كدروع أو كموارد في استخراج المعادن. وتتعرض هذه المجتمعات المحلية نفسها لخطر إساءة

(9) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). https://data.unwomen.org/country/central-african-republic.

(10) International Monetary Fund, IMF Country Report No. 23/362, Central African Republic, November 2023.

(11) على سبيل المثال، لوحظ أن مكتب الضرائب لديه سيارة واحدة فقط، وأن دائرة الجمارك لديها 10 حواسيب فقط.

المعاملة من قِبل موظفي الدولة، وخصوصا باستهداف أفرادها بالاعتقال والتعذيب، في سياق مكافحة الجماعات المسلحة. وتظهر أدلة موثقة أن معتنقي الديانة الإسلامية وأفراد الشعب الفولاني مستهدفون أكثر من غيرهم من قِبل موظفي الدولة، الذين يشتبهون في تعاونهم مع الجماعات المسلحة، وعلى رأسها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى[12]. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات تعزز الروايات الكاذبة للجماعات المسلحة التي تدعي حماية مجتمعاتها المحلية وتقوّض الجهود التي تبذلها الدولة لبسط وجودها وسلطتها في المناطق التي ولّد فيها غيابها لعقود من الزمن إحساسا بالتهميش.

34 - وأدى العنف الذي ترتكبه هذه الجماعات إلى تقويض أنشطة حماية المدنيين، إذ أصبح من الصعب معه التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين. ولا يزال العنف الجنسي متوطنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغالبا ما يُستخدم كتكتيك للهيمنة على السكان المدنيين أو تهجيرهم أو معاقبتهم. والنساء والأطفال معرضون بشدة لهذا الخطر. والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع غير مرئي إلى حد بعيد ولا يتم الإبلاغ عنه بالقدر الكافي، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى خوف الناجين من الوصم والانتقام، وإلى انعدام الثقة في القضاء الوطني. ووفقا لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، فقد أُبلغ عن 644 23 حادثة عنف جنساني في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 104 في المائة مقارنة بعام 2021. واستمر هذا الاتجاه في عام 2023، بتوثيق أكثر من 000 11 حالة من حالات العنف الجنساني في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر.

35 - ومن غير المرجح أن ينجح الحل العسكري البحت في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. فالعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد الأمن الآخرين تميل إلى التركيز على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل، مع محدودية قدرة القوات الحكومية وحلفائها على إبقاء مناطق العمليات تحت سيطرتها. وقد وُصفت هذه العمليات بتكتيكات "الكر والفر"، حيث تنتشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد الأمن الآخرين في منطقة ما للقيام بعمليات قصيرة الأجل، مما يجبر الحركات المسلحة على الانسحاب مؤقتا. وهذا يجعل المدنيين معرضين بشكل خاص لأعمال انتقامية بمجرد عودة الحركات المسلحة. وسيؤدي الضغط العسكري إلى نتائج محدودة ما لم تصاحبه تدابير لإبقاء هذه المناطق تحت السيطرة وإعادة بنائها.

36 - وأخيراً، فإن قيام القوات الحكومية وأفراد الأمن الآخرين بتشكيل واستخدام ميليشيات عاملة بالوكالة يقوض الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن بشكل مستدام وبناء جيش محترف وخاضع للمساءلة. ومن المرجح أيضا أن يطرح ذلك تحديات مستقبلية في تسريح مقاتلي هذه الهياكل غير النظامية، مثل حركة "les requins" (أسماك القرش)[13] في بانغي أو حركة أزاندي آني كبي غبي في جنوب شرق البلد.

التحديات التي تواجه بسط سلطة الدولة

37 - خلال المشاورات، لاحظ فريق الاستعراض الصعوبات التي تواجهها الدولة في الحفاظ على وجودها في المقاطعات. ويبدو أن الحملات العسكرية لطرد الجماعات المسلحة غير مرتبطة باستراتيجية وخطة أوسع

(12) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، 22 آب/أغسطس 2022 (A/HRC/51/59).

(13) رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن 2536 (2020) (S/2021/569).

لعودة الدولة. وبما أن القدرة على إنزال القوة تبدو غير قابلة للاستدامة دون القدرة على الاحتفاظ بما يتحقق من مكاسب، فإن سياسة الدفاع الوطني الجديدة التي يجري وضعها تسعى أيضا إلى التحول إلى جيش حاميات يتركز في ست مناطق عسكرية جديدة.

38 - ولا يزال الوجود الفعال للدولة والموظفين ذوي الصلة عملا قيد التنفيذ. ويعوقه نقص البنية التحتية اللازمة ميدانيا لاستقبال واستيعاب موظفي الخدمة المدنية، ومحدودية الموارد البشرية، وتدني الميزانيات التشغيلية، وقلة فرص الحصول على الخدمات التمكينية، بما في ذلك الخدمات المصرفية. ويعود موظفو الخدمة المدنية الملتحقون بمراكز عملهم بشكل منتظم إلى بانغي لتحصيل رواتبهم، مما يعرض استمرار وجودهم في المقاطعات للخطر. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والأمني والدعم في مجال بناء القدرات لوزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية. وقد يسّر ذلك نشر وتنقل ما متوسطه 75 موظفا من موظفي الخدمة المدنية وموظفي الدولة شهريا. وفي حين ساعد ذلك على زيادة الوجود الإداري في العديد من المناطق، فإن الدولة لا تستطيع الإبقاء على هؤلاء الموظفين المدنيين دون دعم من البعثة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية متدنيا. وتقتضي معالجة هذه المسألة أن تعطيها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الأولوية وتبدي الإرادة السياسية اللازمة. وفي الوقت الراهن، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه بسد هذه الفجوة، ولكن الموارد والقدرات غير كافية لتغطية الإقليم بأكمله.

أمن الحدود وامتداد النزاعات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

39 - تقع جمهورية أفريقيا الوسطى في منطقة صعبة، حيث توجد نزاعات دائرة أو محتملة في معظم الدول المجاورة لها. وهناك خطر يتمثل في احتمال أن تمتد هذه النزاعات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا تزال المناطق الحدودية تشكل بؤرا ساخنة، حيث تستغل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية سهولة اختراقها للتنقل عبر الحدود كما تشاء، فضلا عن السيطرة على طرق التجارة المربحة. وتسهّل هذه التحركات غير الخاضعة للمراقبة تدفق الأسلحة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإقليمية. وتشير، على سبيل المثال، أدلة تم الحصول عليها مؤخرا إلى أنه لوحظ انتشار كبير للعناصر المسلحة داخل مقاطعتي فاكاغا الشرقية وكوتو العليا في نهاية عام 2023، ربما في إطار استراتيجية منسقة لتعزيز وجود ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حول المواقع الحدودية الاستراتيجية. ويُنظر إلى تحركات الجهات المسلحة من السودان وجنوب السودان عبر الحدود على أنها تزعزع الاستقرار في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من البلد، حيث تفيد التقارير بوجود مقاتلي قوات الدعم السريع السودانية شبه العسكرية وحركة أزاندي آني كبي غبي، على التوالي، في هاتين المنطقتين. وتعزيز الإدارة المشتركة للحدود أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنشيط التعاون الإقليمي على الحدود واعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدارة الحدود، فإن ذلك لم يثمر عن نتائج ملموسة بعد.

التوترات القبلية والانقسامات الطائفية

40 - عندما نُشرت البعثة المتكاملة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2014، دفع العنف الطائفي بالعديد من المراقبين إلى دق ناقوس

الخطر من احتمال حدوث إبادة جماعية[14]. ورغم أن هذا الموضوع لم يبرز بوضوح خلال مشاورات الاستعراض، فقد كان هناك إجماع على ضرورة توخي الحذر. فمن ناحية، لم ترق الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية إلى مستوى الالتزامات الأولية. وفي هذا الصدد، تمثل التحديات التي تواجه تفعيل الآليات الرئيسية، من قبيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والفجوة المستمرة في الموارد، أمورا مثيرة للقلق. ومن ناحية أخرى، لا يزال العنف القبلي يمس بالعديد من القبائل في البلد، ولا سيما ما يعيش منها على طول طرق الترحال الرعوي أو حول مواقع التعدين. ويمكن أن تستمر أعمال العنف على أسس طائفية قبل موعد إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية في الفترة 2024-2025. وعلاوة على ذلك، لا يزال التمييز المنهجي تجاه أفراد بعض القبائل يتسبب في تمزيق النسيج الاجتماعي. ويؤثر الافتقار إلى وثائق الهوية تأثيرا مفرطا على أفراد الطائفة المسلمة وقبيلة الفولاني، ويمثل عائقًا فعليًا يحول دون وصولهم إلى الإدارة المحلية أو الوطنية أو الخدمات الاجتماعية، من قبيل المدارس. وعلاوة على ذلك، التمست نسبة ثابتة من السكان المسلمين الذين كانوا يعيشون في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل الأزمة اللجوء في البلدان المجاورة. ورغم أن ظروف عودتهم الطوعية لا تزال متفاوتة في مناطق مختلفة من البلد، فقد تظهر توترات جديدة إذا ما عادوا واستردوا أراضيهم وممتلكاتهم وطالبوا بتعويضات محتملة. وتؤثر أوجه عدم المساواة المستمرة الأخرى في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والتعليم والصحة) فيما يتعلق بالإثنية أو الدين أو العمر أو الجنس[15]. وتؤدي العواقب الإنسانية للأزمة إلى زيادة الضغط على الخدمات الأساسية المحدودة، ويمكن أن يؤدي التسابق بشأن الحصول على هذه الخدمات إلى توترات فيما بين مختلف الفئات السكانية.

مكافحة الإفلات من العقاب

41 - لوحظ أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لا تؤدي سوى إلى مساءلة محدودة، هذا إن أدت إلى مساءلة أصلا. ويعكس التوافق في الآراء بشأن دور الإفلات من العقاب في الأزمات المتكررة تطلعاً جماعياً إلى كسر حلقة العنف وإرساء الأساس لسلام وعدالة مستدامين. وبدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، أحرزت السلطات الوطنية بعض التقدم في تعزيز السياسات والأطر التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز قطاع سيادة القانون الهش، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية. وبالرغم من هذه المكاسب، لا يزال النظام القضائي عرضة للتلاعب السياسي الذي يقوض استقلاليته. وكان إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة في عام 2015 وتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في عام 2020 بمثابة خطوات مهمة في إنشاء نظام عدالة انتقالية يفضي إلى حوار

(14) في القرار 2217 (2015) المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2015 المنشئ للبعثة المتكاملة، أشار مجلس الأمن إلى التقرير النهائي المقدم من لجنة التحقيق الدولية الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة (S/2014/928)، فلاحظ بقلق ما جاء فيه من استنتاج يفيد بأن أطراف النزاع الرئيسية، بما فيها ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي - بالاكا وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى الذين تعاونوا مع الجماعات المسلحة، ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان منذ 1 كانون الثاني/يناير 2013 قد ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك التطهير العرقي من جانب عناصر ميليشيات أنتي - بالاكا.

(15) تتسم هذه المشكلة بصعوبة شديدة في المناطق حيث يؤدي الضغط الذي تمارسه الجماعات المسلحة منذ أمد طويل إلى انتشار العنف بانتظام فيما بين مختلف القبائل. انظر International Organization for Migration (IOM), "Rapport sur l'indice de solutions et de mobilité : République centrafricaine (RCA)", December 2023.

وطني وتضـــميد الجراح. غير أن التحديات المالية وغيرها من التحديات تثبط فعاليتهما[16]. وســيكون تأثير هذه التطورات معتمدا إلى حد كبير على التزام ثابت من جانب المؤسسات الوطنية بقيادة هذه الإصلاحات وتولي زمامها بشكل مستدام وحشد الاستثمار والدعم من الجهات الشريكة.

الاحتياجات الإنسانية المستمرة

42 - لا تزال الأزمة الحادة التي تمر بها الحماية تشـــكل الســـبب في الاحتياجات الإنســـانية. فمنذ عام 2014، نزح داخليًا ما يقرب من 1,3 مليون شـــخص أو التمســـوا اللجوء في البلدان المجاورة. وتؤكد الاحتياجات الإنســـانية المصـــاحبة لذلك، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء وإمكانية الحصـــول على المياه النظيفة والرعاية الصحية، على حدة ومدى طابع الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان. ويزداد الوضع تعقيدًا بسبب ضعف البنية التحتية في البلد ومحدودية إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يجعل إيصال المساعدات الإنسانية أمرًا صعبًا.

43 - ولا يزال الوصـول إلى الرعاية الصـحية غير كاف في ضـوء تعرض الكثير من المرافق الصـحية للنهب أو التدمير أو ببسـاطة بسـبب قلة موظفيها أو اسـتهلاك إمداداتها. وتنتشـر أمراض من قبيل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وترتفع معدلات سوء التغذية بشكل مقلق وخاصة في صفوف الأطفال. ويعتمد قطاع الصحة اعتمادا كبيرا على المنظمات غير الحكومية. وهو يكافح جاهدا لتلبية الطلب، ويكاد يقصـر عن تقديم الخدمات الأسـاسـية بسـبب نسـبة العاملين الصـحيين إلى عدد السـكان وهي من بين الأدنى في العالم. وقد تعرض نظام التعليم لتوقف حاد مما ســاهم في تدني معدل القرائية لدى الكبار بحوالي 37 في المائة، وهذا ما أدى إلى إدامة الفقر والضـــعف، إذ هوجم أكثر من 60 في المائة من المدارس أو استخدم لأغراض عسكرية[17].

44 - ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم التعطل في الإنتاجية الزراعية ويواجه أكثر من نصـف السكان انعدام الأمن الغذائي. وهو يغير أيضـــا ممرات الترحال الرعوي، مما يؤدي إلى اشـــتداد حدة النزاعات على الموارد الطبيعية المتضائلة ويؤثر على سبل عيش القبائل التي تعتمد على زراعة الكفاف والرعي[18].

45 - وتتطلب خطة الاســـتجابة الإنســـانية لعام 2024 مبلغا قدره 367,7 مليون دولار، ولكنها تعاني من نقص حاد في التمويل، وتضع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الآن الاستجابات المنقذة للحياة في قائمة أولوياتها. وأشـار بعض الجهات المانحة إلى ضـرورة أن يكون نقص التمويل الإنسـاني مشـفوعا بالانتقال إلى الأخذ باستراتيجيات للإنعاش المبكر. ويعتمد نجاح هذا الانتقال اعتمادا كبيرا على خطة التنمية الوطنية وقدرة الســـلطات على تأمين الدعم الدولي الكافي لتنفيذها. وتكتســـي العلاقة بين الدولة ومواطنيها القدر نفسـه من الأهمية البالغة بالنسـبة لهذا الانتقال وتوفير حلول مسـتدامة. وقد شـدد السكان على أن هذا الأمر لا يزال يمثل أولوية إلى جانب وجود الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأسـاسـية التي تشـتد الحاجة

(16) لم تعمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة منذ 7 أيار/مايو 2024، ريثما يتم تعيين مفوضين جدد.

(17) Global Coalition to Protect Education from Attack, *Education under Attack 2020*, Central African Republic country profile, pp. 117–120.

(18) Norwegian Institute of International Affairs and Stockholm International Peace Research Institute, “Climate, peace and security fact sheet: Central African Republic”, October 2022. Available at www.sipri.org/sites/default/files/2023-10/22_fs_car.pdf.

إليها[19]. وفي المناطق حيث لا تزال هذه العلاقة في طور النمو، فإنها تتسبب في تأخير عودة النازحين داخلياً وتعيق الجهود الأساسية لبناء السلام التي تدعم إعادة دمج النازحين داخلياً في قبائلهم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

المخاطر المرتبطة بوجود أفراد أمن آخرين

46 - رغم نظر البعض إلى أفراد الأمن الآخرين باعتبارهم من المساهمين في الجهود الأمنية القصيرة الأجل، فإن أنشطتهم تمثل أيضا بعض التحديات. فقد أصبح التنسيق بين مقدمي الخدمات الأمنية معقدا بسبب عوامل سياسية وإدارية ولوجستية. وهذا ما يؤثر سلباً في قدرة البعثة المتكاملة على تنفيذ ولايتها بفعالية. وفي الوقت نفسه، تنظر السلطات الوطنية إلى أفراد الأمن الآخرين باعتبارهم حلفاء ذوي قيمة، فهم غالبا ما يشاركون في العمليات، بما في ذلك الأعمال القتالية، التي يستشفّون أن البعثة المتكاملة تتردد في القيام بها. وهناك حاجة ملحوظة لأن تنشئ الدولة آلية تنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة وأفراد الأمن الآخرين. غير أن قدرة البعثة المتكاملة على المشاركة في تلك الآلية قد تضعف بسبب العوامل الكثيرة المذكورة سابقًا والتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان منسوبة إلى بعض أفراد الأمن الآخرين[20]. وبخلاف قواعد القانون الدولي الراسخة التي تربط الدول في شراكاتها مع مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، يمكن أن يكون إطار "الحماية والاحترام والانتصاف" المتعلق بالمشاريع التجارية وحقوق الإنسان ذا أهمية في تعزيز الحوار فيما بين الأطراف المعنية وفي دعم حقوق الإنسان.

رابعا - استعراض البعثة المتكاملة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

وجهات نظر الأطراف المعنية بشأن البعثة المتكاملة

47 - أكد الاستعراض أنه لا توجد حاليا أي رغبة أو طلب من جانب السلطات الوطنية بالخفض التدريجي للبعثة المتكاملة. غير أن الإشارة تكررت كثيرا إلى ضرورة "التكيف"، مما يبرز الرغبة في رؤية أنشطة البعثة المتكاملة تتطور بدلاً من نقل مهام البعثة المتكاملة إلى جهات فاعلة أخرى. ويشمل ذلك الدعوة إلى الاضطلاع بأنشطة لا تقف عند الدور الذي تقوم به عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، ورغم الاعتراف بهشاشة المكاسب التي تحققت في سياق تحقيق الاستقرار، ترى الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية أن التحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة ينبغي أن يُنفَّذ حيثما وجد الأمن. وكانت هذه الأطراف واضحة أيضا بشأن استمرار أهمية الولاية المتعدد الأبعاد للبعثة المتكاملة في تعزيز هذه المكاسب وتيسير هذا الانتقال نحو التنمية.

48 - وفيما يتعلق بالأمن، عزا بعض أعضاء الحكومة تحسن الحالة إلى أعمال أفراد الأمن الآخرين دون غيرها. وعلى العكس من ذلك، أشارت الأطراف المعنية المحلية والجهات الشريكة الإقليمية والدولية إلى أن وجود البعثة المتكاملة وأنشطتها في كافة أرجاء البلد يضعها في موقع فريد لدعم أنشطة حماية المدنيين

(19) حوارات جرت بتيسير من المنظمة الدولية للهجرة. انظر: IOM, "Rapport sur l'indice de solutions et de mobilité: République centrafricaine (RCA)".

(20) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، 22 آب/أغسطس 2022 (A/HRC/51/59).

وبسط سلطة الدولة. ويُنظر ايضا إلى وجود البعثة المتكاملة باعتباره أمرا بالغ الأهمية لنشر العاملين في المجال الإنساني والجهات الشريكة الإقليمية والدولية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص.

49 - وقد حظي دور المساعي الحميدة بتقدير خاص من قبل الجهات الشريكة الإقليمية، إذ إنه غالباً ما يكمل الجهود التي تبذلها. وأعربت أيضا عن تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه البعثة المتكاملة للانتخابات وكذلك لتنفيذ عملية السلام. ففيما يتعلق بعملية السلام، دعت إلى "تعزيز أوجه التآزر" بين البعثة المتكاملة وضامني الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإن المساعدة في مجال حقوق الإنسان والرصد، وكذلك في مجال العدالة والإصلاحيات، أمر بالغ الأهمية لتعزيز العدالة الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها، ولتأسيس مؤسسات وطنية مكتملة الأركان لحقوق الإنسان والعدالة. وأكدت على التحديات المستمرة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم لتمكين المرأة اقتصاديًا. وشمل أحد المواضيع الشائعة ضرورة إعادة التوازن إلى وجود البعثة المتكاملة وملاكها الوظيفي في بانغي وداخل البلد.

50 - ويعتقد جميع المحاورين أنه ينبغي للبعثة المتكاملة السعي بشكل متزايد إلى دفع عجلة النمو في الأجل الطويل وتوطيد المؤسسات باعتبارها وسيلة لتعزيز السلام الدائم. وشملت الطلبات المحددة من السلطات الوطنية، ومنها الرئيس، من بين قضايا أخرى، تشييد و/أو تجديد الطرق والبنية التحتية العامة، وتدريب موظفي الخدمة المدنية وتقديم مزيد من المساعدة في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. وطُرحت أيضا بانتظام خيارات لإعادة النظر في البصمة اللوجستية للبعثة المتكاملة بهدف كفالة ترك إرث إيجابي وطويل الأجل للبنية التحتية، وكذلك الطريقة التي تكفل تحقق العمليات لمزيد من المكاسب الاقتصادية للاقتصاد المحلي.

51 - وخلاصة القول إن هذه الآراء تشدد، رغم إمكانية النظر في الأخذ ببعض أساليب التكيف، على ضرورة تكثيف الجهود من جانب الجهات الشريكة القادرة على الاستجابة لاحتياجات التنمية بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، أقرت هذه الجهات الشريكة نفسها بوجود قيود على ما يمكنها تحقيقه في غياب الوجود التمكيني للبعثة المتكاملة والتمويل اللازم. ولذلك ينبغي أن يكون تعزيز الشراكة وتكامل الجهود في صميم هذا التكيف المحتمل.

الصلاحية الإجمالية للولاية الحالية والمسارات ذات الأولوية للجهود المبذولة

52 - يحدد قرار مجلس الأمن 2709 (2023) المهام ذات الأولوية والمهام الإضافية وغيرها من المهام، مشددا على اتباع نهج متسلسل لتنفيذ الولايات بكفاءة. وتمكِّن هذه الاستراتيجية البعثة المتكاملة من ترشيد جهودها بالرغم من المجموعة الواسعة (والمذهلة، وفقا لبعض المحاورين الوطنيين) من المسؤوليات المنوطة بها. ولدى مناقشة الصلاحية الشاملة للولاية الحالية للبعثة المتكاملة، يُبرز الاستعراض المهام التي حظيت باهتمام كبير من الأطراف المعنية، فيقترح تعديلات ممكنة من أجل تنفيذها بشكل أفضل. وينظر أيضًا في المهام التي لا يشار إليها بشكل متكرر، ولكن يمكنها، إذا ما رُبطت بمهام أخرى، أن تعزز التجانس في أعمال البعثة المتكاملة.

حماية المدنيين

53 - كانت حماية المدنيين هي المهمة المنوطة بالبعثة المتكاملة التي ناقشتها الأطراف المعنية باستمرار وتم الإقرار بأهميتها البالغة، على غرار الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لتحقيق نتائج في سياق سياسي وأمني ولوجستي ديناميكي ومليء بالتحديات. وأبرز التركيزُ على ولاية حماية المدنيين أيضا الصعوباتِ المستمرة، على نحو ما تتعرض له عمليات حفظ السلام الأخرى، في كفالة فهم واضح للولاية المتعلقة بالحماية، وفي إدارة التوقعات ومواءمة المهام الصادر بها تكليف مع الموارد والاحتياجات المطلوبة في الميدان.

54 - وتتمحور استراتيجية البعثة المتكاملة المتعلقة بحماية المدنيين حول المستويات الثلاثة التقليدية: الحوار والتواصل؛ والحماية المادية؛ وتهيئة بيئة تكفل الحماية. ورغم أن البعثة المتكاملة بذلت جهودًا كبيرة في إطار جميع المستويات الثلاثة، فقد حظي العمل في إطار المستويين الأول والثالث باعتراف أقل من الجهات المعنية الوطنية التي واصلت التشديد على توفير الحماية المادية من جانب قوة البعثة المتكاملة.

55 - ففي إطار المستوى الأول، الحوار والتواصل، أسهم الدور التيسيري الذي تقوم به البعثة المتكاملة خلال مختلف الحوارات السياسية وعمليات السلام على الصعيدين الوطني والمحلي، في حماية المدنيين بدون أي شك. فعلى سبيل المثال، تكتسي أنشطة الحماية أهمية خاصة أثناء الفترات الانتخابية للمساعدة في حماية الحريات الأساسية. أما على المستوى المحلي، فقد خلف الحوار والتواصل باستخدام آليات من قبيل لجان السلام المحلية وشبكات الإنذار المحلية التي تضم ممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، أثرا إيجابيا أيضاً. وعلاوة على ذلك، يظل رصد حقوق الإنسان أمرًا بالغ الأهمية لإثراء الحوار مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للتصدي للانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتلك التي تنطوي على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات[21].

56 - وفيما يتعلق بالمستوى الثاني، أي توفير الحماية المادية للمدنيين، لا تزال الإخفاقات السابقة في هذا المجال تشوه تصورات الجهات الوطنية صاحبة المصلحة عن قدرة البعثة المتكاملة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. ورغم أن البعثة المتكاملة عملت في السابق فوق طاقتها في محاولة لمعالجة العديد من مناطق الاضطراب، فلم يغب عن أذهان الناس أيضا التقصير المتصور و/أو الفعلي في العمل الذي قامت به وحدات بعض البلدان المساهمة بقوات. ومنذ ذلك الحين، شددت البعثة المتكاملة على الحماية من خلال نشر قوات متنقلة، وكذلك زيادة الدعم المقدم للسلطات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى إغلاق العديد من قواعد العمليات المؤقتة القائمة منذ فترة طويلة. ورغم أن الإبقاء عليها كان أمرا صعبا، فقد وفرت الحماية للسكان المحليين وأتاحت إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مأمون. وقد أدى رحيلها إلى حدوث فراغ أمني، مما دفع المجتمعات المحلية إلى الطلب من البعثة المتكاملة الاحتفاظ بقواعد عمليات مؤقتة في مناطقها.

57 - وأما المستوى الثالث، أي تهيئة بيئة تكفل الحماية، فإنه العديد من عناصر البعثة المتكاملة لمساعدة السلطات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة والإصلاحيات، وحماية الطفل وحماية المرأة. ومن الضروري أيضاً رصد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان للتمكين من دعم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي في الوفاء بصلاحيات الحماية

(21) شملت النتائج الملموسة للتواصل مع الجهات الفاعلة الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية تحديد هوية 42 طفلاً (30 فتى و 12 فتاة) وإطلاق سراحهم بين عامي 2022 و 2023.

المنوطة بها[22]. وبالرغم من الصعوبات في التطبيق الشامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، فإن ذلك يمكن أن يخفف من المخاطر ويؤثر بشكل إيجابي على سلوك الجهات المستفيدة. وبالتالي، من الأفضل فهم هذه السياسة على أنها أداة للتوفيق بين ولايتي دعم حقوق الإنسان وتقديم المساعدة للقوات غير التابعة للأمم المتحدة.

الشكل الثاني

الدعم المقدم من البعثة المتكاملة لقوات الدفاع والأمن

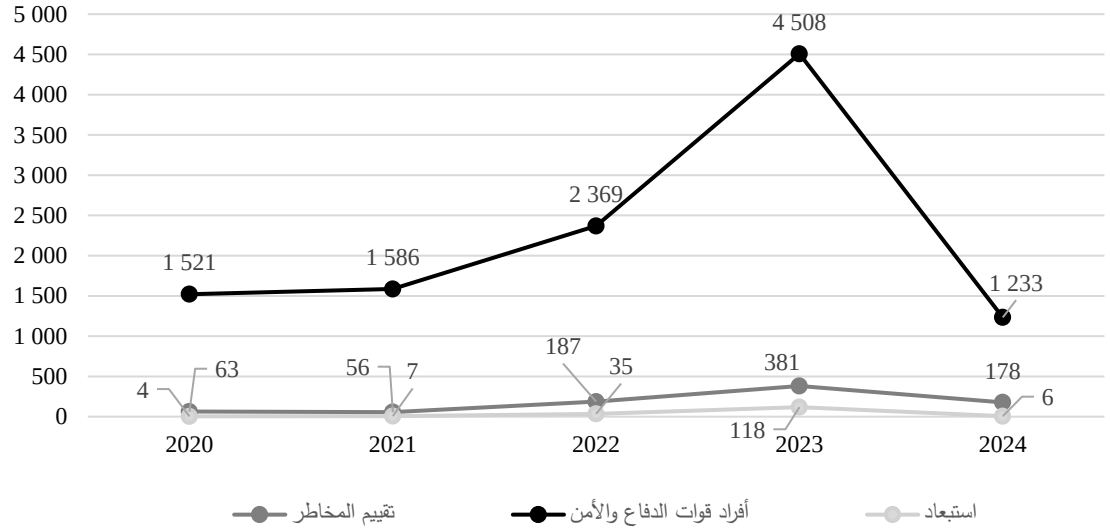

المصدر: البعثة المتكاملة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ملاحظة: منذ عام 2020، جرى فرز ما مجموعه 217 11 من أفراد قوات الدفاع والأمن من خلال 865 تقييماً للمخاطر، وهذا ما أدى إلى استبعاد ما مجموعه 170 فرداً منهم بسبب تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكانت غالبية طلبات الدعم تتعلق بتوفير النقل والعمليات المشتركة والتدريب ونشر قوات الدفاع والأمن في المناطق.

58 - وبالرغم من الترحيب بالتزامات الحكومة بدعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن حالات الانتهاكات والتجاوزات في ازدياد، فيما لا يزال الإفلات من العقاب وغياب المساءلة يشكلان تحدياً خطيراً[23]. وقد مُنحت البعثة المتكاملة تفويضاً قوياً بشأن سيادة القانون، نابعاً من الدعم الشامل لنظام العدالة والمؤسسات، بما في ذلك النظام العسكري المنشأ حديثاً. ويكتسي الدعم الذي تقدمه أيضا أهمية بالغة في تعزيز سلسلة العدالة الجنائية دعماً لنهج منسق إزاء نشر قوات الأمن الداخلي وموظفي الإصلاحيات والقضاة بغية تعزيز قدرة الدولة على التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها في كافة أرجاء البلد. وعلاوة على ذلك، وبموجب التدابير

(22) استمر عدد حوادث وضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في التزايد كل عام. فخلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، وثقت البعثة المتكاملة 091 2 حالة من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان ومن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (بالمقارنة مع 217 1 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، والتي طالت ما مجموعه 676 4 ضحية (بالمقارنة مع 222 3 ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، منهم 230 1 تعرضوا لانتهاكات متعددة. وكان 65 في المائة من الضحايا من الرجال (018 3 رجلا)، و 10 في المائة من الفتيان (464 فتى)، و 8 في المائة من النساء (382 امرأة) و 5 في المائة من الفتيات (250 فتاة). وكان حوالي 4 في المائة من الضحايا مجموعات من الضحايا الجماعيين.

(23) انظر الضميمة الثالثة.

المؤقتة العاجلة، وبناءً على طلب المدعين العامين في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن لشرطة البعثة المتكاملة أن تكمل قدرات التحقيق لدى قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك تقديم الدعم للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، ومن خلالها. وأخيراً، تعتمد المحكمة الجنائية الخاصة على الدعم الشامل المقدم من الأمم المتحدة من أجل إنشائها وتيسير أعمالها.

بسط سلطة الدولة

59 - أثيرت مسألة بسط سلطة الدولة مرارًا خلال المناقشات مع النظراء الوطنيين لأنها لا تزال أولوية بالنسبة للحكومة. وهي أيضا مهمة ذات أولوية في ولاية البعثة المتكاملة واستراتيجيتها السياسية التي تعترف بأن الحالة النهائية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تنطوي على "إعادة إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق إدارة الدولة بصورة لا مركزية مستدامة"[24].

60 - ويرفع قرار مجلس الأمن 2709 (2023) مستوى الدعم المقدم لبسط سلطة الدولة ونشر قوات الأمن والحفاظ على السلامة الإقليمية إلى مصاف المهام ذات الأولوية. وهذا القرار، على غرار القرارات السابقة، يضع أيضًا الدور القيادي والأخذ بزمام الأمور في هذا الأمر على عاتق الحكومة بشكل مباشر. وهذا ما يشير إلى رغبة المجلس في تسريع وتيرة تنفيذ الصلاحيات السيادية، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة لعام 2017، التي وُضعت بدعم من البعثة المتكاملة. وفي داخل البعثة المتكاملة، تمتد أنشطة بسط سلطة الدولة عبر الجانب الفني وجانب الدعم المقدم من البعثة المتكاملة، وكذلك عبر العنصرين المدني والنظامي، مما يشدد على ضرورة القيام بعمليات تنسيق شاملة[25]. وأدى التشديد على دعم بسط سلطة الدولة أيضا إلى زيادة عبء العمل على المكاتب الإقليمية وأبرز ضرورة إعادة مواءمة الموارد البشرية والمالية داخل البعثة المتكاملة لمواصلة دعم تلك المكاتب.

61 - ويشدد قرار مجلس الأمن نفسه بقوة على نشر أفراد الدولة من نظاميين ومدنيين في كافة أرجاء البلد. ويمثل إصلاح قطاع الأمن وإعادة نشر قوات الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى - القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقوات الأمن الداخلي وحرس الحدود - أولوية رئيسية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ويركز الدعم المقدم من البعثة المتكاملة على وضع إطار استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن من أجل إعادة تفعيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن لعام 2017، وخطة الدفاع ذات الصلة المنبثقة عنها، وآليات الرقابة المتعلقة بقطاع الأمن. وتقدم البعثة المتكاملة أيضا الدعم الفني واللوجستي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال العمليات المنسقة. وتنقسم مستويات الدعم المختلفة المذكورة بين وحدة إصلاح قطاع الأمن (الدعم الاستراتيجي) والقوة (الدعم العملياتي). وهذا ما يعني أن الجهود يمكن أن تكون، في بعض الأحيان، متضاربة فيما بينها. فقد لاحظ فريق الاستعراض وجود تناقض محتمل بين التشديد في الولاية على دعم التوسيع السريع لقوات الأمن التي جرى التحقق من سجلاتها وتدريبها والأهداف الأطول أجلا المتمثلة

(24) الاستراتيجية السياسية للبعثة المتكاملة، للفترة 2023-2028.

(25) في حين يبدو أن هذا التنسيق يسير بشكل جيد على مستوى القطاع، بتيسير من تفويض السلطة الممنوحة لرؤساء المكاتب، فلا تزال هناك مخاوف بشأن الافتقار إلى الوضوح حاليا في سلسلة القيادة وعملية الموافقة فيما يتعلق بالإدارة الخارجية للموارد. ويشكل هذا الافتقار إلى الوضوح تحديات أمام توخي الكفاءة في اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد، وهو ما يزداد تفاقما في بعض الأحيان بسبب عدم الاتساق في الاتصال بين المكاتب الميدانية والمقر.

في الحفاظ بشكل مستدام على ذلك التفعيل، من خلال تعزيز هياكل القيادة والسيطرة وآليات الرقابة، وهي أهداف مدرجة في مهام أخرى تتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

62 - وتلقت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أيضًا دعمًا تكميليًا من البعثة المتكاملة الاتحاد الأوروبي للتدريب، وكذلك التدريب والمساعدة العملياتية من أفراد أمن آخرين. وقد أدت هذه الميزات المختلفة إلى تعقُّد التنسيق على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الخارجي، وفي ظل غياب قيادة حكومية معنية بالتنسيق، أنشأت البعثة المتكاملة مجموعات تنسيق دولية معنية بالدفاع والأمن الداخلي، ولكن لا يوجد تمثيل لأفراد الأمن الآخرين ولا يزال تنسيق الدعم المقدم للجيش محدوداً. ونجم عن ذلك انعدام الشفافية بشأن أنشطة أفراد الأمن الآخرين الذي شكل عاملا مثبطا للجهات المانحة في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويمكن لخطة ذات مصداقية تضعها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة هذه المشكلة أن تشجع بعض الجهات الشريكة على إلغاء التجميد الذي فرضته على ما تقدمه من دعم. ويمكن أيضا أن توفر أساسا لتعبئة الموارد وتعزيز التنسيق بين الجهات الشريكة الحالية والتماس الالتزام من جهات شريكة جديدة. وبدون هذا الدور القيادي من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن قدرة البعثة المتكاملة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وهو ركيزة أساسية لمساهمتها في بسط سلطة الدولة على نحو مستدام، ستظل محدودة.

63 - وبالمثل، يعمل عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة مع قوات الأمن الداخلي لتعزيز قدراته. وخلافاً لما هو الحال مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، يوفر العنصر الوحيد الدعم الاستراتيجي والتشغيلي والدعم في مجال بناء القدرات. ويتسم التنسيق الخارجي بشأن إصلاح الشرطة بقدر أكبر من الشفافية، وتقوم البعثة المتكاملة بتنفيذ مشاريع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، بسبل منها إطار جهة التنسيق العالمية. وتجري عمليات تبادل الآراء على مستوى العمل مع البعثة المتكاملة الاستشارية للاتحاد الأوروبي بهدف تبادل المعلومات، ولكن هناك نقص في القدرة على كفالة التنسيق الفعال على الصعيد الوطني دعماً لقوات الأمن الداخلي.

64 - ومن شأن إقامة شراكة ثلاثية أقوى بين الدولة والبعثة المتكاملة والجهات الشريكة الدولية المسؤولة أن يساعد في إضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن شأن ذلك أن يساعد في تهيئة الظروف الملائمة لنشر قوات الأمن الوطني بشكل مستدام، مما يسمح للبعثة المتكاملة بالتخفيض التدريجي. وما لم تكن القوات الوطنية مستعدة بشكل كافٍ للحفاظ على الاستقرار والأمن، وبالتالي تجنب الفراغ الأمني الذي يمكن استغلاله من قبل الجهات الوكيلة أو الجماعات المسلحة، فهناك خطر حقيقي بالعودة إلى النزاع. وينبغي لهذه الشراكة الاستراتيجية أن تهيئ انتقالًا سلسًا حيث يمكن للدولة أن تحافظ بشكل مستقل على القانون والنظام، وتُبقي على إرث البعثة المتكاملة، وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل.

65 - وفيما يتعلق بنشر موظفي الإدارة الإقليمية وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، تواصل البعثة المتكاملة مواكبة العودة التدريجية لحكام المقاطعات ونوابهم إلى المواقع التي أصبحت تنعم بالاستقرار. ويوجد حالياً حوالي 007 5 موظفين من الخدمة المدنية (77 في المائة) في الميدان بالمقارنة مع 500 6 موظف نُشروا قبل الأزمة التي حدثت عام 2013. وبلغ عددهم 315 1 موظفا في عام 2015 و 500 3 موظف في عام 2017. وارتفع عدد المحاكم العاملة في كافة أرجاء البلد من 12 إلى 24 بين عامي 2019 و 2024، كما ارتفع عدد السجون العاملة من 9 إلى 15 خلال الفترة نفسها. وتمثل الانتخابات المحلية

المقبلة، المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024، فرصة للمضي في بسط سلطة الدولة لتشمل المستوى المحلي. وهي توفر أيضا فرصة لبعض الجهات الفاعلة للتنافس على السلطة السياسية من خلال "صناديق الاقتراع لا صناديق الرصاص". وقد كانت هذه الانتخابات المحلية متوخاة منذ عام 2016 وقد أعربت الحكومة عن تطلعها القوي إلى إجرائها بدعم مالي دولي أو بدونه. ولم يرد الدعم المالي ولا تزال الترتيبات الانتخابية تعاني من نقص التمويل، بالرغم من إعلانات التبرع الواردة من الحكومة والجهات الشريكة. وتأخرت الاستعدادات للانتخابات عن موعدها بالفعل، ولم تبدأ بعد عملية تسجيل الناخبين التي كان من المقرر أن تبدأ في شباط/فبراير 2024.

66 - وقد تيسرت عودة سلطة الدولة بفضل قدرة البعثة المتكاملة على دعم إعادة تأهيل البنية التحتية وغيرها من الأعمال التي عجلت بتوفير الخدمات الأساسية. وابتكرت البعثة المتكاملة استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لتنفيذ أعمال إعادة التأهيل المذكورة، بما في ذلك برامج الحد من العنف المجتمعي. وفي الفترة ما بين عامي 2022 و 2024، قامت البعثة المتكاملة، من خلال برامج الحد من العنف المجتمعي ومصادر التمويل الأخرى، بتشييد ما لا يقل عن 18 مبنى لقوات الأمن وإعادة تأهيلها وتجهيزها، بما في ذلك معسكر التدريب العسكري في مخيم كاساي ومركز عمليات الدرك الوطني في بانغي. وأعادت تأهيل البنية التحتية المدنية، من قبيل مكاتب السلطات المحلية والعيادات والمدارس والسجون، ووفرت التدريب و/أو العمالة لما عدده 145 37 مستفيدا (692 23 رجلا و 453 13 امرأة)[26]. وفي ضوء وجود ميزانية قدرها 8,5 ملايين دولار أمريكي لعام 2024، توفر برامج الحد من العنف المجتمعي للبعثة المتكاملة أداة مرنة وتفاعلية يمكن أن تساعد في الاحتفاظ بالمواقع أثناء الإعداد لمزيد من الأنشطة المتعلقة ببناء السلام والتنمية. وبالرغم من هذه المبادرات، لا تزال الجهود الحالية الرامية إلى بسط سلطة الدولة جهودا هشة بسبب التحديات المتعلقة بالتنسيق واللوجستيات والتمويل وغياب الشراكات القوية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وبالتالي من الصعوبة بمكان الاستمرار فيها.

المساعي الحميدة ودعم عملية السلام

67 - وفقاً لقرار مجلس الأمن 2709 (2023)، تشدد ولاية المساعي الحميدة على المشاركة دعماً للمصالحة والحوار الوطني والعمليات الانتخابية والحوارات الدستورية. وتشمل أيضاً بسط سلطة الدولة، وتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وعملية الحد من العنف المجتمعي، وتعزيز إدماج النساء والشباب، وكلها أمور بالغة الأهمية لتحقيق السلام المستدام. ومما يلفت النظر أن الولاية الحالية تشدد على أهمية إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العمليات، والدعوة إلى المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام وصنع القرار، مما يكفل بالتالي تحقيق نتائج أكثر استدامة وشمولاً في مجال السلام.

68 - وأقرت الأطراف المعنية عموما بالتعاون الفعال بين الممثلة الخاصة للأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

(26) قوبلت بترحيب استثنائي من جانب السلطات في بانغي والمقاطعات لإتاحتها الفرص للمقاتلين غير المؤهلين للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وأفراد المجتمع المحلي المعرضين لخطر التجنيد. ودعمت برامج الحد من العنف المجتمعي، في كثير من الحالات، التطوير الواضح للبنية التحتية الذي يحظى بتقدير كبير، وكذلك الأنشطة المدرة للدخل. وهي، على هذا النحو، لا تساعد فحسب في بسط الأمن على منطقة ما، بل توفر أيضًا مكاسب سريعة في سياق تحقيق الاستقرار.

وأعربت الأطراف الإقليمية الفاعلة عن تقديرها للدور الذي اضطلعت به البعثة المتكاملة وشددت على صلاحية وأهمية مساهمة البعثة المتكاملة في المساعي الحميدة. وأشار بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى أن ولاية المساعي الحميدة المنوطة بالبعثة المتكاملة تتطلب دعما مستمرا من جانب الحكومة. وأعربت عن مخاوفها من أن ذلك أدى إلى اتخاذ البعثة المتكاملة موقفا أقل وضوحا بشأن القضايا الحساسة من قبيل حقوق الإنسان. وأعربت جهات أخرى عن تقديرها لنهج "الدبلوماسية الهادئة" الذي اتبعته الممثلة الخاصة للأمين العام، والذي أسفر عن نتائج إيجابية. وعلى العكس من ذلك، رأى بعض السلطات الوطنية أن المساعي الحميدة تنتهك سيادتها وشعرت بأنها تنتقص من أولويتها المتمثلة في بسط سلطة الدولة. وأشار بعض الجهات الشريكة الدولية إلى أن عقد مزيد من الاجتماعات المنتظمة مع السلك الدبلوماسي، بقيادة البعثة المتكاملة، يمكن أن يسهل مواءمة الجهود لدعم المساعي الحميدة.

69 - ومنذ إنشاء البعثة المتكاملة، ظلت المساعي الحميدة من المهام ذات الأولوية، حيث تحولت من الاستجابة للأزمات إلى دعم الاستقرار السياسي ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقادت البعثة المتكاملة عملية تنفيذ ولاية المساعي الحميدة الموكلة إليها في سياق احتفظت فيه عدة جهات فاعلة إقليمية وقارية أخرى بدور قيادي في عملية السلام. ونجحت البعثة المتكاملة في الاستفادة من ميزتها النسبية النابعة من طابعها المتعدد الأبعاد وحضورها الكبير في مواكبة عملية السلام. وقدمت، في ذلك السياق، دعماً كبيراً لتفعيل عنصري الوساطة والحوار في مختلف مبادرات السلام بشكل عملي، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية. وساعدت أيضا في تحقيق تقدم سياسي، من خلال إعادة ربط الحوارات على الصعيدين المحلي والوطني. ويشمل ذلك التوسط في اتفاقات السلام المحلية أو إنشاء آليات للمتابعة، أُلحق العديد منها فيما بعد بلجنة التنفيذ على مستوى المقاطعات واللجنة الأمنية الفنية، وهما الهيكلية المحلية لرصد ومتابعة الاتفاق السياسي الحالي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

70 - وتضطلع البعثة المتكاملة أيضا بدور محوري في دعم تنفيذ عملية السلام من خلال برنامج عملي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، يظل أحد أهم العناصر البالغة الأهمية لكفالة استدامة الجهود السياسية من خلال توفير سبل عيش بديلة للمقاتلين. وساعدت البعثة المتكاملة في بدء العمل بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في أواخر عام 2018، مستهدفةً الجماعات الموقعة على الاتفاق السياسي (انظر الضميمة الثانية) ودعمت البعثة المتكاملة هذا البرنامج بقوة منذ ذلك الحين. واستخدمت تلك الجماعات مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومبادرات الحد من العنف المجتمعي بطريقة متكاملة لاستهداف مختلف حالات المقاتلين والأشخاص المعرضين لخطر التجنيد، ودعم المجتمعات المحلية التي يأتي منها المقاتلون أو قد يعودون إليها، وتوفير "ثمار السلام" التي تزيد من المشاركة. والجمع بين استخدام مبادرات الحد من العنف المجتمعي ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أتاح أيضا زيادة مشاركة المرأة بشكل عام إذ يمكن أن توفر مبادرات الحد من العنف المجتمعي الدعم للنساء اللواتي يرغبن في تجنب مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والوصمة الاجتماعية التي تلحق بهن وارتباطهن بجماعة مسلحة. وينبغي بذل الجهود لإشراك الحركات المسلحة المتبقية في عملية السلام، الأمر الذي يتطلب تمديد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ورغم أن معظم المشاركين البالغ عددهم 429 4 شخصا (147 4 رجلا و 282 امرأة) في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج والإعادة إلى الوطن[27] تلقوا دعماً لإعادة الإدماج، فإن عودتهم الفعلية إلى الحياة المدنية لا تزال مشروطة بالفرص الاقتصادية المتاحة، وهي قليلة ومتباعدة حتى الآن.

71 - وستظل الولاية المتعلقة بالمساعي الحميدة، إلى جانب الدعم الشامل لعمليات السلام، ذات أهمية قصوى في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تجاوز التحديات التي تواجه السلام بطريقة توافقية. وستكفل أيضا إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

تعزيز فعالية البعثة المتكاملة

التعاون مع الدولة الطرف

72 - تظل موافقة الدولة المضيفة معياراً رئيسياً لتعزيز جهود حفظ السلام. وعلى هذا النحو، تخلف نوعية العلاقة بين البعثة المتكاملة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تأثيرا قويا في قدرة البعثة المتكاملة على العمل بفعالية. وكان هناك إجماع على أن هذه العلاقة ممتازة. فعلى وجه الخصوص، خصّ الكثيرون الممثلة الخاصة للأمين العام بالذكر نظرا لإقامتها علاقات متينة مع السلطات الوطنية.

73 - غير أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أعربت عن رغبتها في استعراض شروط اتفاق مركز القوات[28]. ويتمثل أحد المطالب الرئيسية في مراجعة نظام الإعفاء الضريبي المطبق على البعثة المتكاملة ومقاوليها من الباطن. ويرتبط ذلك بالاستراتيجية الحكومية الجديدة الرامية إلى زيادة الإيرادات الضريبية[29]. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك مطالبة بإلغاء الإعفاء الضريبي على مستوردات البعثة المتكاملة من الوقود والسلع الأخرى والشراء من السوق المحلي على سبيل الأولوية.

74 - وعلى المستوى العملياتي، لا تزال انتهاكات اتفاق مركز القوات تشكل عائقاً أمام فعالية البعثة المتكاملة، مما يؤثر على حرية الحركة والإلمام بالحالة وأمن حفظة السلام. وقد تم تسجيل حالات إعاقة الحركة بما في ذلك إعاقة تسيير الدوريات ونشر الأفراد المدنيين. وتأثير هذه الانتهاكات كبير لأنها عادة ما تحدث حيثما تشتد الحاجة إلى الحماية، مما يقوض قدرة البعثة المتكاملة على الاستجابة على نحو استباقي أو سريع للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين. ويسفر قرار الحكومة بتقييد استخدام المركبات الجوية غير المأهولة ومصادرة نظيراتها التابعة للبعثة المتكاملة والمعدات ذات الصلة من قبل الحكومة وأفراد الأمن الآخرين إلى تقويض الإلمام بالحالة، ويحد بشكل خطير من القدرات العملياتية لقوات حفظ السلام ويزيد من المخاطر الأمنية التي تتعرض لها[30]. وهذا ما يؤثر في قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا لدعم الحكومة.

(27) أفيد بأنه تم تسريح مزيد من المقاتلين في عمليات موازية يديرها أفراد أمن آخرون، بالرغم من أن ذلك لا يزال يكتنفه الغموض ولم يقترن بإعادة الإدماج حسبما ورد، مما يثير تساؤلات بشأن مدى استدامة هذه الأنشطة.

(28) يحدد اتفاق مركز القوات الاتفاق القانوني بين الدولة المضيفة والأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وهذا هو أول تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة.

(29) جمع الاستعراض أيضاً ادعاءات تشير إلى أن بعض المتعهدين الاقتصاديين - سواء المتعاقدين مع البعثة المتكاملة أو الموزعين في البلد - ربما يستفيدون من الإعفاءات الضريبية المتصلة بالسلع المستوردة لصالح البعثة المتكاملة ويعيدون بيعها في الأسواق. ولم يقدَّم أي دليل يدعم هذه الادعاءات.

(30) مرسوم صادر في كانون الأول/ديسمبر 2023.

الشكل الثالث

انتهاكات اتفاق مركز القوات التي تؤثر على البعثة المتكاملة

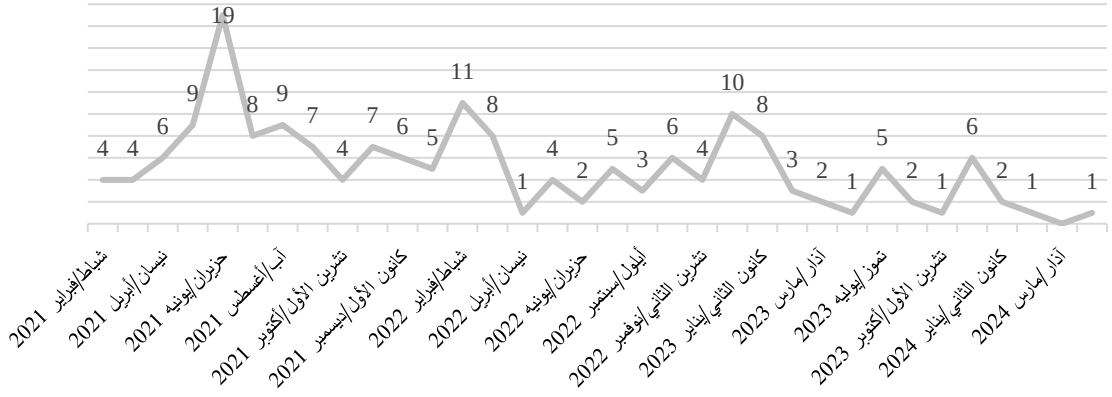

المصدر: البعثة المتكاملة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أثر البعثة المتكاملة

75 - في ضوء تحسّن الحالة الأمنية في بانغي، يدعو النظراء الوطنيون وغيرهم من النظراء إلى أن تتبنى البعثة المتكاملة موقفاً أقل اتساماً بالطابع العسكري، ليعكس واقع العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية. ومن شأن ذلك أن يسمح أيضاً للبعثة المتكاملة بدعم قوات الأمن الداخلي في إعادة تأكيد دورها بوصفها جهات توفر الأمن الداخلي. ويمكن أن يتماشى ذلك أيضا مع أهداف البعثة المتمثلة في النقل التدريجي لبعض المهام الأمنية، من قبيل حماية المسؤولين الرئيسيين أو مهام الحراسة الثابتة للمؤسسات الوطنية، إلى قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

76 - وخلص الاستعراض إلى أن جهات شريكة متعددة تقوم بتوفير الحماية للمسؤولين والمؤسسات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبغية الاستفادة من الموارد بأقصى قدر ممكن، ينبغي للبعثة المتكاملة إعادة توزيع أفرادها من هذه الأدوار الأمنية المزدوجة في العاصمة إلى المناطق حيث تشتد الحاجة إليهم في المقاطعات، مع كفالة عدم المساس بقدرات الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إعادة تقييم قوة بانغي المشتركة بهدف الفصل بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة للسماح لكل عنصر بإعادة تكليف أفراده بالمهام على أفضل نحو مطلوب

77 - ومن شأن فعالية البعثة أن تستفيد أيضاً من عملية مماثلة لإعادة توزيع الموظفين المدنيين إلى المقاطعات خارج العاصمة. وفي الوقت الراهن، يوجد 69 في المائة من الموظفين في بانغي مقابل 31 في المائة في الميدان، بالرغم من عمل البعثة على الحد من هذا الاختلال. غير أن هذه الجهود تعوقها الأنظمة الإدارية التي تحد من تنقل الموظفين، حتى داخل منطقة البعثة، مما يجعل من إعادة توزيع الموظفين أمراً صعباً من الناحية الإدارية ومكلفاً من الناحية المالية. وتشكل بيئة العمل الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى عموما، وفي المكاتب الميدانية خصوصا، عاملاً مثبطاً إضافياً لانتقال الموظفين إلى "المواقع الميدانية النائية". وعلى العكس من ذلك، أكد بعض الأطراف المعنية أن عدم التنقل قد يؤثر سلباً على أداء الموظفين ورفاههم في الميدان. وفي مراجعة لملاك الموظفين أُجريت في النصف الثاني من عام

2023، تبين أن هناك حاجة إلى قوة عاملة متنقلة ومرنة يمكنها السفر إلى مناطق الاضطراب. غير أن هناك عوامل تمكينية محدودة، من قبيل: أماكن إقامة كافية لدعم نشر الموظفين في المكاتب الميدانية؛ وجدول رحلات ييسر التنقل السريع بين المكاتب الميدانية؛ والأفرقة الاحتياطية لدعم وكفالة استمرارية تصريف الأعمال عندما يذهب الموظفون للراحة والاستجمام.

78 - وشعبة دعم البعثة في البعثة المتكاملة أصغر بكثير من نظيرتها في عمليات السلام المماثلة[31]. وقد تم توسيع هذا العنصر بالفعل من خلال الزيادة في عام 2021 البالغة 750 2 جنديًا و 940 شرطيًا. ولم يكن ذلك مصحوبًا بموظفين مدنيين إضافيين لإدارة الأعداد الكبيرة من الأفراد النظاميين بشكل صحيح. ومع إعادة تشكيل البعثة، قد يقع على كاهل عنصر الدعم مزيد من الأعباء. ورغم قيام شعبة دعم البعثة بتكييف العديد من العمليات ورقمنتها في محاولة للتعويض عن هذه المستويات المنخفضة من الملاك الوظيفي، فإن هذا لا يزال ينطوي على تكلفة تتعلق باستبقاء الموظفين، ومن المرجح أن يصل نطاق ما يمكن القيام به باستخدام الموارد الحالية إلى حدوده القصوى.

79 - وأخيرا، لاحظ الموظفون أن وجود البعثة في بانغي قد امتد، بسبب صغر حجم مقرها الرئيسي، ليشمل مجمعات مختلفة مما قلل من قدرة الموظفين على التفاعل. وزعم المتحاورون أن هذا الأمر يثبط التكامل والتنسيق، لا سيما بين الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين. وفي مراكز العمل الميدانية، أفيد بأن آليات التنسيق بين المؤسسات تعمل بدرجات متفاوتة ويجري تعزيزها من خلال آليات التنسيق غير الرسمية التي بدورها تتيسر من خلال زيادة الاشتراك في موقع واحد.

التخطيط والتنسيق المتكاملين

80 - لاحظ فريق الاستعراض عدة خطوات إيجابية اتخذتها البعثة المتكاملة فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق المتكاملين، بما في ذلك إعداد وثائق استراتيجية رئيسية، من قبيل الاستراتيجية السياسية للبعثة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وهي تتماشى مع خطة البعثة وإطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، الذي لا يزال أساسياً في تحديد أثر البعثة بدقة وتعزيز المساءلة.

81 - وكان إنشاء وحدة مشتركة لتخطيط البعثة مع مخططين مدمجين من الجيش والشرطة عاملاً رئيسيا في توطيد آليات التخطيط المتكامل وتعزيز جهود الرقمنة لدى كافة العناصر. غير أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه كسر العادات القديمة المتمثلة في العمل بعقلية متقوقعة. ويتجلى هذا بشكل خاص في تخطيط العمليات، حيث يتفاوت مستوى التكامل، وبشكل أكثر تحديدًا مدى مشاركة الزملاء المدنيين في التخطيط لأفراد الجيش وقوات الشرطة. وهناك حاجة إلى الدعم المستمر من قيادة البعثة للمضي قدماً في عملية التكامل.

التغلب على التحديات العملياتية

82 - تتسم بيئة العمليات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بصعوبة التضاريس ووجود عوائق كبيرة أمام التحركات البرية. ويشمل ذلك المسافات

(31) على سبيل المثال، كان لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خمسة موظفين إداريين إقليميين لما عدده 5 مناطق، بينما كان لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خمسة موظفين لما عدده 11 منطقة.

الشاسعة، وعدم وجود بنية تحتية ملائمة من طرق وجسور، وموسم الأمطار الطويل، والفيضانات الشديدة. فالنقل البري على ثلثي الأراضي يظل متوقفا لمدة ثمانية أشهر من السنة بسبب الأمطار. وهناك حاجة إلى مركبات متخصصة ومجموعات من المهارات حتى في فترات الجفاف بسبب سوء أحوال الطرق. وفي غرب البلد، تتفاقم هذه التحديات بسبب تزايد استخدام الذخائر المتفجرة على طرق النقل الرئيسية.

83 - وفي هذا السياق، يكون نشر قوات برية بطيئا ومرهقا. ولا تزال التحديات المتعلقة بالتنقل تؤثر في قدرة البعثة على تنفيذ العديد من الأنشطة ذات الأولوية المنوطة بها، من قبيل تسيير الدوريات أو الاستجابة السريعة للتهديدات المتعلقة بحماية المدنيين، وتوثيق الانتهاكات وإجراء تحقيقات في مجال حقوق الإنسان. وتؤثر التحديات المتعلقة بالتنقل أيضاً على سلامة وأمن حفظة السلام، بما في ذلك عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي.

84 - وتعمل البعثة على معالجة هذه التحديات الرئيسية في مجالي اللوجستيات والنقل، وسيكون من المهم توفير الأصول الهندسية والجوية الكافية لكي تتغلب على بعض هذه الصعوبات. وفي سياق المفهوم الجديد لحماية المدنيين في سياق نشر القوات، تمثل الأصول الجوية أيضاً عوامل تمكينية أساسية للاستجابة لبيئة ديناميكية ومتغيرة تتسم بتهديدات ناشئة في المناطق التي لا تتواجد فيها البعثة. غير أن الصعوبات في توليد هذه القدرات لا تزال تؤثر سلباً في قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

الاتصالات الاستراتيجية

85 - يكتسي التواصلُ الواضحُ والمفتوحُ أهمية أساسية لتعزيز بيئة تعاونية تدعم أهدافَ البعثة المتكاملة وتساعد على تعزيز السلام الدائم. وقد سمعَ فريقُ الاستعراض في كثير من الأحيان عن حوادث تشيرُ إلى تورط موظفي البعثة المتكاملة في حالات منازعات مختلفة. وفي بعض الحالات، كانت هذه الحوادث قديمة، وفي حالات أخرى، لم يقدّم المحاورُ أيّ دليل لدعمها. غير أن هذه الحوادث لا تزال تتكرر وتضر بالبعثة المتكاملة. فعلى مدى السنوات الماضية، كانت البعثة المتكاملة هدفاً لعدد من حملات المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، مما أدى إلى حالات سوء فهم مع المجتمعات المحلية والدولة المضيفة وأثّر سلباً على صورة البعثة ومصداقيتها.

86 - ومن الأمثلة على التحديات القديمة العهد في مجال الاتصال ما يتعلقُ بنظام جزاءات الأمم المتحدة. فقد ندّد خلال المشاورات عددٌ من الأطراف المعنية الوطنية، بما في ذلك السلطات العليا، بحظر الأسلحة المفروض على البلد بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2127 (2013)[32]. وتلبية للطلب الذي قدمته الحكومة لرفع الحظر المفروض على الأسلحة، وافق مجلس الأمن على تخفيف الحظر بشكل متتالٍ، وفي عام 2023، ألغيَت شروط الإخطار بشأن توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد وتقديم المساعدة والمشورة والتدريب إلى قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى[33]. وعلى الرغم من هذه التغييرات التي أجراها مجلس الأمن، أصبح واضحا أن السردية التي تفيد بأن الحظر يضر بالبلد لم تتغير.

(32) كان ذلك يتطلب، في جملة أمور، الإخطارَ المسبق بعمليات نقل الأسلحة أو بيعها لأجهزة الأمن الوطني، وهو أمر قالت السلطات إنه أضر بقدرتها على بناء الأجهزة الأمنية.

(33) انظر قرار مجلس الأمن 2693 (2023).

87 - ويمكن أن يكون للاتصال الاستراتيجي، إلى جانب التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، دورٌ مهم في بناء الثقة وتيسير الحوار. فمن خلال الحملات المحددة الهدف الرامية إلى نشر المعلومات الدقيقة والموثوقة، يمكن للاتصال الاستراتيجي أن يمنع حدوث التوترات وأن يروِّج للعمل الذي تقوم به البعثة المتكاملة. وإدارةُ التوقعات بشأن ما يمكن أن تحقّقَه عمليةُ حفظ السلام من الناحية الواقعية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على مصداقية البعثة المتكاملة وشرعيتها.

المكاسب الاقتصادية

88 - عملياتُ حفظ السلام كبيرةٌ ومكلفة، ولكنها أيضاً أثبتت مراراً أنها توفر قيمة مقابل المال. وخلال المشاورات، أجرت الأطرافُ المعنية الوطنية والدولية مقارنةً في كثير من الأحيان بين ميزانية البعثة المتكاملة والميزانية الوطنية. فميزانية البعثة المتكاملة، التي تبلغ 1,2 بليون دولار سنوياً، تعادل أكثر من ضعفي الميزانية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه التكاليف المرتفعة لا يمكن في كثير من الأحيان تفاديها عند العمل في بيئة تكون فيها البنية التحتية الوطنية والقدرات الأخرى غير كافية أو غير موجودة. وإن تخصيص هذه الموارد الكبيرة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة يدل على التزامٍ قوي بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه يثير أيضاً توقعات وتساؤلات بشأن كيفية إنفاقها أو الكيفية التي ينبغي بها إنفاقها وبشأن ما ستتركه البعثة المتكاملة بعد هذا الاستثمار الضخم. وقد تساءل النظراء الوطنيون في كثير من الأحيان عن المكاسب الاقتصادية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد. فسألوا على وجه الخصوص كيف يمكن أن تفيد مشترياتُ وعملياتُ البعثة المتكاملة الشركاتِ المحلية بشكل أفضل، وكيف يمكن إعادة النظر في الوجود المادي للبعثة المتكاملة من أماكن الإقامة المؤقتة التي تستخدم مباني جاهزة إلى بنية تحتية أكثر ديمومة تعود بالنفع على البلد في نهاية المطاف بمجرد مغادرة البعثة المتكاملة.

89 - وتوفر عملياتُ البعثة المتكاملة بالفعل مكاسب مهمة. فهي، على سبيل المثال، تيسّر سفرَ السلطات الوطنية إلى المقاطعات، وهو أولويةٌ منخفضة على سلم أولويات الولاية، ولكنه أولويةٌ لطالما دعمَتها البعثة المتكاملة لأنها تساعد على إظهار امتداد الدولة. ويسهم وجودُ البعثة المتكاملة في الاقتصاد المحلي من خلال توظيف الموظفين الوطنيين وحفز سوق العقارات (بما في ذلك العقارات الخاصة لأغراض إيواء موظفي البعثة)، وتفيد أنشطةُ الشراء المحلي التي تقوم بها البعثة الشركاتِ المحلية[34]. ومع ذلك، فقد حدد الاستعراض شعوراً سائداً بأن البعثة المتكاملة يمكنها أن تفعل المزيد، بسبل منها زيادة حصة السلع المشتراة محلياً. وتحقيقا لنفس الهدف، قُدّمت اقتراحات أيضاً لإجراء استعراض لاتفاق مركز القوات، على الرغم من أن ذلك ليس من صلاحيات البعثة المتكاملة.

90 - ومع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الرئيسي لعمليات حفظ السلام هو دعم جهود تحقيق الاستقرار، فإن هذا الاستعراض يوصي بقوة بالتحول من عقلية "النماذج" إلى دمج مفهوم "الإرث الإيجابي" بشكل منهجي. وبالنسبة للبعثة المتكاملة، فإن هذا التحول يتمشى أيضاً مع زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. وهذا يعني، بشكل ملموس، إعطاء الأولوية للمشتريات وسلاسل

(34) في وقت كتابة هذه الوثيقة، كان يعمل في البعثة المتكاملة 593 موظفاً وطنياً، وكان هناك 43 موظفاً آخر قيد التوظيف. وعلاوة على ذلك، يعمل نحو 060 1 موظفا كمتعاقدين و 200 آخرين كعمال مياومين. وفيما يتعلق بحفز سوق العقارات لإيواء موظفي البعثة المتكاملة، ينطوي هذا الأمر أيضاً على آثار سلبية مثل ارتفاع تكلفة المعيشة، ودفع سكان أفريقيا الوسطى نحو الأحياء الواقعة في المناطق النائية.

الإمداد المحلية. وحيثما تعذر ذلك، ينبغي أن تواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، الاستثمار في الحلقات الدراسية التجارية للبائعين المحليين من أجل زيادة الفرص وكذلك قدرة المنتجين المحليين على المنافسة داخل بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وسيتعين إدارة التوقعات إذ سيواصل مقر الأمم المتحدة في نيويورك شراء السلع والخدمات الاستراتيجية لدعم عمليات البعثة المتكاملة.

91 - وينبغي أن تُبنى أماكنُ الإقامة في الميدان من مواد متينة، وهو بحسب التقييم أمر أكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل وأكثر احتراماً للبيئة[35]. وينبغي الاستعاضة عن استخدام المولدات الكهربائية بحلول مراعية للبيئة مثل أنظمة الطاقة الشمسية. وقد شرعت البعثة المتكاملة بالفعل، على سبيل المثال، في تحول تدريجي على هذا المنوال مع اعتماد أماكن الإقامة التي تستخدم كتل هيدرا فورم المتشابكة وإنتاج الطاقة من خلال وسائل بديلة. وحيثما أمكن، ينبغي تعزيز هذه المبادرات التجريبية وتوسيع نطاقها.

92 - ويدرك فريق الاستعراض أن القيام بنقلة هيكلية نحو هذه الحلول المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو في البعثات الأخرى يمثل تحولاً كبيراً من حيث العمليات الراسخة وطرق ممارسة الأعمال. ويقر فريق الاستعراض بالأزمة النقدية والحاجة إلى إظهار القيمة مقابل المال. وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي التغييرات المقترحة إلى تحقيق بعض الوفورات مقارنةً بما يحققه أسلوب "العمل كالمعتاد". وفي حين قد يكون من الأسهل أو الأقل تكلفة الإبقاء على العمليات الحالية، فإن حساب التكلفة والفوائد المتعلقة بهذه التغييرات الهيكلية ينبغي ألا يكون نقديًا فقط. بل ينبغي أيضا أن تؤخذ فائدتها السياسية في الحسبان في عملية صنع القرار.

خامسا - توحيد الجهود مع فريق الأمم المتحدة القطري

93 - تلقى فريق الاستعراض تعليقات إيجابية بشأن جهود التكامل بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن تعزيز هذه الجهود لتجنب الازدواجية والتصورات التي تفيد بوجود منافسة داخلية، وبالتالي تحقيق تأثير أكبر. وخلال المشاورات، تساءلت الأطراف المعنية الوطنية التي تجمعها بانتظام شراكات مع الأمم المتحدة عن فعالية مفهوم "وحدة العمل في الأمم المتحدة"[36]. ومن الجوانب المحورية الأخرى للتكامل تقاسمُ الموارد والخبرات بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن أن يعكس هذا التعاون أوجه التآزر التي أنشئت في أماكن أخرى، حيث أدت برامج التدريب المشتركة في مجال مراعاة ظروف النزاع وحقوق الإنسان إلى تعزيز قدرات كل من بعثة حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة بشكل كبير[37]. ومن خلال تعزيز عمليات التبادل المماثلة، يمكن للبعثة المتكاملة الاستفادة من المعارف المتخصصة لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات مثل الصحة والتعليم والحوكمة، وبالتالي تعزيز أثر البعثة عموما.

94 - وقد ذُكر صندوق بناء السلام بوصفه عاملا مهمًا من عوامل التكامل، ولدفعه الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وجرى الترحيب بالمناقشات الجارية في اللجنة الخامسة من أجل تخصيص تمويل

(35) إدارة الدعم العملياتي وإدارة عمليات السلام، تقرير التقييم الشامل للنقل اللوجستي لعام 2023.

(36) من الأمثلة الناجحة على التكامل المشترك ليبريا، حيث أدى التخطيط والتنسيق المتكاملان إلى انتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

(37) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو"، https://peacekeeping.un.org/ar/mission/unmik.

صـندوق بناء السـلام بأنصـبة مقررة. وإذا جرت الموافقة على ذلك، يمكن تشـجيع كيانات مثل المحكمة الجنائية الخاصة على التقدم بطلب للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام، وبالتالي تعزيز استدامتها واستقلاليتها.

95 - ومن الضروري الإقرار بأن العديد من الطلبات المقدمة من جانب الشركاء الوطنيين للحصول على الدعم بشأن المبادرات المتعلقة بالتنمية يقع خارج نطاق عملية حفظ السلام. وفي غياب جهات فاعلة أخرى مسـاهمة، تدخلت البعثة المتكاملة في كثير من الأحيان من خلال مشـاريع الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر بشكل رئيسي. غير أن فريق الأمم المتحدة القطري أقدر على معالجة هذه المهام الإنمائية. فهو، بعد الحكومة، الشريكُ الرئيسي الذي يجب أن يقف ويتسلم المهام من عمليات السلام عندما تخضـع لخفض تدريجي أو تخطط للقيام بذلك. وفي جمهورية أفريقيا الوسـطى، لا يزال كل من فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة غير قادر بتاتا على القيام بذلك في الوقت الراهن، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص التمويل ولكنه ناجم أيضًـا عن المخاوف الأمنية في بعض المناطق. ويتطلب ضـمانُ التسـليم الفعّال للمهام من جانب البعثة المتكاملة زيادةً مسـتدامةً في قدراتها وتمويلها والتزاما طويل الأجل من جانب الوكالات والصناديق والبرامج والجهات المانحة للمضي قدماً في عمل البعثة. ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في أي تغيير أو تكييف لولاية البعثة المتكاملة. وقد أقرّ أعضـاءُ فريق الأمم المتحدة القطري بأنهم غير قادرين حالياً على تولي العديد من المهام ذات الصـلة بالبعثة المتكاملة. وهم غير قادرين أيضا على توسيع نطاق عملهم دون الوجود التمكيني للبعثة المتكاملة.

96 - وتمثّل الخطة الإنمائية الوطنية، المتوقع نشـرها في الربع الثالث من عام 2024، فرصـةً أمام الجهات المانحة لتعزيز دعمها للتنمية، ومواءمة هذا الدعم مع الأولويات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر إطارُ عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المسـتدامة، الذي أُعِدَّ بالاشـتراك مع الحكومة، خريطة طريق لتنسـيق الجهود المبذولة في مجال التنمية المسـتدامة. وتوفيرُ التمويل الكافي من الجهات المانحة لتفعيل هذه الأطر بشـكل كامل أمرٌ بالغ الأهمية لضـمان اتباع نهجٍ شـامل إزاء التعافي والتنمية في البلد. فبدون هذا التمويل، من المرجح أن يعود الاستثمار الكبير الذي قامت به الدول الأعضاء في البعثة المتكاملة على مدى العقد الماضي بفوائد قليلة على المدى الطويل بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة.

سادسا - زيادة الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف

97 - أعربت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عن تقديرها لدور المنطقة الذي تعتبره مكملاً لجهود البعثة المتكاملة. فبالإضـافة إلى أعمال تحقيق الاسـتقرار التي قامت بها الجماعة الاقتصـادية لدول وسـط أفريقيا في السـابق، قاد أعضـاءُ التكتل الإقليمي أيضًـا عدة مبادرات وسـاطة من أجل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسـطى. وقدموا في عدة مناسـبات إعاناتٍ مالية في الوقت المناسـب لجمهورية أفريقيا الوسـطى للسـماح للحكومة بالوفاء بالتزاماتها ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية.

98 - وسـتظل مشـاركةُ الدول الأعضـاء في الجماعة الاقتصـادية لدول وسـط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من خلال دورها البناء، ضـرورية ليس فقط لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسـطى، بل أيضـاً لمنع ومعالجة التحديات العابرة للحدود التي قد تكون لها آثار إقليمية محتملة. ويمكن لآليات مثل اللجان المختلطة أن تسـاعد في مواجهة التحديات الإقليمية، في حين لا يزال تفعيل القوة الثلاثية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان لدعم منع نشوب النزاعات وإدارتها في المنطقة معلقاً ويواجه تحديات متزايدة بسبب الظروف الحالية في السودان.

99 - وكان الاتحاد الأوروبي أيضا داعما قويًا لجمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال بعثتي التدريب التابعتين له بشكل أساسي، وهما بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب التي تعمل مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية، التي تعمل مع قوات الأمن الداخلي. وقد نُشرت هاتان البعثتان بناءً على طلب من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدت الشواغل بشأن وجود أفراد أمن آخرين إلى قيام بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بتعليق ركيزةَ التدريب العملياتي في عملها، على الرغم من أنها واصلت تطوير القدرات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والقدرات اللوجستية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وفُهِم أن الاتحاد الأوروبي قد جمَّد أيضاً جميع المدفوعات المتعلقة بدعم الميزانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى على الرغم من أنه قدم بعضا من التمويل الخارجي الوحيد لتنظيم الانتخابات.

سابعا - التخطيط للانتقال التدريجي

100 - طَلب مجلسُ الأمن في قراره 2709 (2023) من الاستعراض تقديم "توصيات بشأن خطة انتقالية ممكنة والخفض التدريجي لقوام البعثة في نهاية المطاف عند استيفاء الشروط المطلوبة لذلك". وبالنظر إلى الدروس المستخلصة من سياقات حفظ السلام الأخرى، فإن نجاح عملية الانتقال والخفض التدريجي لعملية سلام ما يتطلب توافقاً سياسياً بين البلد المضيف ومجلس الأمن والأمانة العامة والجهات المعنية بحفظ السلام بشأن الحد الأدنى من متطلبات نقل المهام إلى السلطات الوطنية وشركائها[38]. ويمكن تصور ذلك عندما تتم بشكل تدريجي موافقة جهود حفظ السلام الرامية إلى تحقيق الاستقرار مع تنامي قدرة الأطراف المعنية الوطنية على تسوية النزاعات بشكل مستدام وسلمي وعندما تتمكن مؤسسات الدولة من العمل بالحد الأدنى.

101 - وعند مناقشة عملية انتقالية وخفض تدريجي محتملَين للبعثة المتكاملة، أشار الاستعراض إلى عدة اعتبارات رئيسية ينبغي أن توجّه التفكير الجماعي، وذلك على النحو التالي:

(أ) لم يقدَّم أي طلب من الدولة المضيفة بشأن انتقال أو خفض تدريجي أو انسحاب، بل قُدِّم طلب لـ "تكييف" للبعثة المتكاملة بحيث تسهم بشكل أكبر في جهود الأمن والتعافي المبكر والتنمية؛

(ب) اتفق جميع الأطراف المعنية على هشاشة المكاسب الحالية في مجال تحقيق الاستقرار والتحديات المتبقية بالنسبة للسلام والأمن، بما في ذلك التحديات الناشئة على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحتفظ البعثة المتكاملة بأهمية لا يمكن إنكارها، على الرغم من وجود أفراد أمن آخرين ومساهمتهم في الأمن؛

(ج) تفتقر المؤسسات الوطنية حالياً إلى القدرة على تولي المهام الأساسية من البعثة المتكاملة. وسيتطلب تطوير تلك القدرات والحفاظ على الحد الأدنى من الأساس المؤسسي إقامةَ ارتباطات وشراكات خارج نطاق حفظ السلام؛

(38) في هايتي، جاء قرار مجلس الأمن بالخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة للسلام في عام 2017 وسط ضغوط تتعلق بالميزانية، في الوقت الذي كانت فيه الشروط على الأرض لنجاح عملية الانتقال غير مستوفاة بعد. ونتيجةُ هذا الانسحاب المتسرّع هو انتكاس إلى النزاع، وهو ما يتنافى مع الاستثمار المالي والسياسي والبشري الضخم في العمليات السابقة، وسيتطلب الآن التزامات مالية أكبر لمعالجة الأمر بشكل مستدام. وفي مالي، كان طلب الدولة المضيفة المفاجئ بإنهاء عملية شعرت بأنها لم تعد تتمشى مع رؤيتها بشأن أولويات السلام والأمن في مالي ناجما في جزء كبير منه عن انقطاع الحوار بين مجلس الأمن والأمانة العامة والجهات المعنية بحفظ السلام والسلطات الوطنية.

(د) بالنظر إلى البيئة المتقلبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الرصد المستمر للحالة الأمنية وديناميات النزاع أمر بالغ الأهمية لتجنب الانتكاس إلى النزاع؛

(هـ) في الوقت الراهن، لا تبرر الظروف على أرض الواقع سحب البعثة المتكاملة في المدى القصير إلى المتوسط. وعلى الرغم من ذلك، فإن السياق الجيوسياسي الحالي ونموذج حفظ السلام ليسا مؤاتيين للإجراءات المتعددة الأطراف المستدامة.

102 - وبحسب التقييم الوارد في الاستعراض، تقف جمهورية أفريقيا الوسطى على مفترق طرق. وفي حين يسير البلد في مسار مشجع نحو تحقيق الاستقرار، لا **يزال** خطر حدوث انتكاس محتمل قائماً. وقد تكون انتخابات الفترة 2024-2026 المحلية والإقليمية والتشريعية والرئاسية مؤشراً مفيداً على المسار الذي يختاره البلد. وإن إجراء هذه الانتخابات بشكل سلمي وشفاف ونزيه يمكن أن يؤدي إلى تثبيت أو إنشاء المؤسسات على المستويين الوطني والمحلي وأن يشكل خطوة مهمة في استعادة الحوكمة الديمقراطية المحلية مع تيسير بسط سلطة الدولة. ويمكن أن يشجع شركاءَ جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة المشاركة ودعم جهود بناء السلام والتنمية. ومع ذلك، إذا نُظر إلى هذه الانتخابات على أنها معيبة واعتُبرت السلطات المنتخبة فاقدةً للشرعية، فإن ذلك قد يعرّض المكاسب المتعلقة بالاستقرار للخطر، وقد يضع موقف الأمم المتحدة كمدافع عن عمليات الانتقال السلمي والعادل في خلاف مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن تتبنى موقفًا أكثر تطلبا، لا سيما فيما يتعلق بما تتوقعه من "تكييف" للبعثة.

103 - وعند وضع معايير للانتقال التدريجي، يفترِض هذا التقرير أن الانتخابات المقبلة للفترة 2024-2026 ستكون سلمية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تبدأ البعثةُ المتكاملة والسلطات المنتخبة، بحلول عام 2026، مناقشاتٍ بشأن خطة انتقالية محتملة، بجدول زمني واضح، ونقل تدريجي للمسؤوليات يتم التحقق منه في ضوء معايير والتزامات من الدولة المضيفة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين. وبمجرد الاتفاق على المفهوم السياسي لخطة انتقالية مع الدولة المضيفة، يمكن دعم إعداد هذه الخطة بتقييم تقني مفصل يتجاوز النطاق والخبرة اللذين ينطوي عليهما الاستعراض الاستراتيجي المستقل الحالي.

104 - وينبغي أن تبدأ البعثة المتكاملة في تبني عقلية انتقالية وإدماج عنصر الاستدامة الذاتية في جميع أنشطتها. ويشمل ذلك تعزيز أنشطة بناء القدرات في جميع الأقسام النظامية والمدنية، من خلال الاشتراك في موقع واحد أو دمج خبرات البعثة المتكاملة مع النظراء الوطنيين، للمساعدة في تعزيز مجموعة الموارد البشرية المتاحة والمؤهلة. وينبغي أن تبدأ البعثة المتكاملة أيضاً عمليةَ إعادة تشكيل تدريجي لأثر أفرادها العسكريين والمدنيين، على النحو المبين في الأقسام السابقة. وهنا، ينبغي النظر في اتباع نهج ذي سرعتين مع "خفض تدريجي" إقليمي منسق لأصول البعثة المتكاملة في المناطق التي تسمح فيها الظروف بذلك، وتحويل هذه الأصول إلى المناطق التي لا يزال يتعين توطيد السلام فيها. وينبغي أن تنسَّق مسبقا عمليةُ خفض وجود البعثة المتكاملة وأثرها في منطقة معينة مع سلطات الدولة لضمان أن يكون الانسحاب متوافقاً مع القدرات المطلوبة من الدولة و/أو فريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن ينطوي نَهجُ البعثة المتكاملة إزاء تنفيذ الولاية وتخصيص الموارد على دعم بناء إرثٍ إيجابي يتمشى مع استراتيجية البلد للتعافي الاقتصادي.

105 - وتُظهر التجاربُ بوضوح أن عواقب انسحاب عمليات حفظ السلام السابق لأوانه والذي يتسم بسوء التسلسل عميقةُ الأثر، وهي تؤثر على الأمن والاستقرار السياسي والظروف الإنسانية وآفاق التنمية. ومن الضروري أن تكون عمليات الانسحاب مخططة ومنسقة بعناية، مع الالتزام بتسلسل واضح المعالم يضمن

استدامة المكاسب السياسية وحماية المدنيين واستمرار دعم مبادرات التنمية. وينطبق هذا المبدأ بشكل خاص على جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يجب تنفيذ الخفض التدريجي الاستراتيجي للبعثة المتكاملة بأقصى درجات الحرص لتجنب تقويض المكاسب الهشة التي تحققت حتى الآن.

ثامنا - ملاحظات

106 - إن الإنجازات التي حققتها البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى على مر السنوات جديرة بالثناء، حيث أظهرت تقدماً كبيراً في مجالات تسوية النزاعات وحماية المجتمع المحلي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي. وقد تمت تسوية 13 نزاعًا من خلال 119 لجنة محلية تضم 590 متطوعًا، في حين أنشئت 78 شبكة إنذار مجتمعي و 132 خطة حماية مجتمعية، بمشاركة 000 4 متطوع. وشملت الجهود المبذولة إطلاع 200 امرأة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقيع اتفاقات سلام محلية ودعم آليات رصد الاتفاق السياسي. وفي عام 2023، خُصِّص أكثر من مليون دولار أمريكي لدعم إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، كما أجري تدريب كبير في مجال حقوق الإنسان. وشهد إصلاح قطاع الأمن بناء وتجهيز المرافق، في حين أسهمت الجهود المبذولة في مجال سيادة القانون في مضاعفة عدد المحاكم العاملة إلى 24 محكمة وزيادة عدد السجون إلى 15 سجناً. وأدت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي إلى تسريح 429 4 مقاتلا في الفترة من عام 2018 إلى عام 2024، واستفاد من هذه البرامج 049 28 فردا، بمن فيهم 276 1 طفلا فصلوا عن الجماعات المسلحة. ونفذت البعثة المتكاملة، إلى جانب الولاية المكلفة بها، مشاريع واسعة نطاق في مجال البنية التحتية، حيث قامت بتشييد وإصلاح 123 جسرًا وبناء مهابط للطائرات ومهابط للمروحيات واستكمال 460 كيلومترًا من الطرق في الفترة من 2019 إلى 2024.

107 - وعلى الرغم من هذه الإنجازات الجديرة بالثناء، تعمل البعثة المتكاملة وسط سياق صعب وعدائي في كثير من الأحيان، يفاقمه عدم التنسيق من جانب السلطات المحلية بشأن وجود أفراد أمن آخرين وأنشطتهم. وكثيرًا ما تواجه البعثة المتكاملة انتهاكات لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك فرض مناطق حظر للطيران وحظر للطيران الليلي يعيق بشدة العمليات اللوجستية والقدرات في مجال الاستجابة للطوارئ. وتزيد مصادرةُ الحكومة المضيفة للطائرات بدون طيار من تعقيد جهود المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية، التي تكتسي أهمية أساسية للحفاظ على الأمن ومراقبة مناطق النزاع. وتواجه البعثةُ المتكاملة أيضاً تحديا يتمثل في اعتراض المنتجات والمعدات الأساسية المتجهة إليها وتأخير وصولها، وتتراوح هذه المنتجات والمعدات بين الإمدادات الطبية وأدوات الاتصال الحيوية. وحالاتُ التعطيل هذه لا تعيق الكفاءة التشغيلية فحسب، بل تعرّض حياة قوات حفظ السلام والمدنيين لخطر أكبر. وغالباً ما يواجه الموظفون عقبات بيروقراطية وتدقيقاً لا مبرر له من جانب السلطات المضيفة، مما يعقد قدرتهم على تنفيذ مهامهم اليومية ويقوض معنوياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن البعثة المتكاملة مستهدفة بحملات المعلومات المضللة التي تهدف إلى التقليل من مصداقية جهودها وبث عدم الثقة بين السكان المحليين. وتنشرُ هذه الحملات، التي غالباً ما يروَّج لها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات المحلية، روايات كاذبة بشأن نوايا البعثة المتكاملة وأفعالها، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات وتعقيد جهود المشاركة المجتمعية.

108 - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، من الأهمية بمكان الاعتراف بالجهود الجارية دون التقليل من خطورة الوضع. ولا يزال نجاح العملية السياسية يتطلب دعمًا قويًا. وحقوق الإنسان هي مبادئ عالمية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتؤيدها جميع الدول الأعضاء. ويكتسي هذا الالتزام العالمي أهمية حيوية بشكل خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ترتبط أوجه التقدم في مجال حقوق الإنسان ارتباطاً مباشراً بتعزيز السلام والاستقرار. والتقدمُ في هذا المجال لا يدعم رفاه السكان فحسب، بل يعزز أيضًا النسيج السياسي والاجتماعي العام للبلد.

109 - ويمكن للبعثة المتكاملة أن تكون بعثةً ناجحة للغاية، ولكن ذلك يتطلب عملاً متضافراً على مختلف المستويات. ويعتمد نجاح البعثة المتكاملة بشكل كبير على الظروف المهيأة لتشغيلها. ومن الضروري أن تضع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى رؤيةً متماسكة للسلام والاستقرار تراعي البعثة المتكاملة وأن تحشد الدعمَ الدولي الكافي حول ذلك. ويجب على الحكومة أن تنسِّق بنشاط مع البعثة المتكاملة حتى تتمكن هذه البعثة من تقديم الدعم اللازم ومواءمة أنشطتها مع الأولويات الوطنية.

110 - ويجب أن تسعى البعثة المتكاملة نفسها، إلى جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى الابتعاد عن الممارسات الراسخة. وتكتسي الشفافية بشأن التحديات التي تواجهها البعثة المتكاملة، لا سيما التحديات المتعلقة بتكوين القوات، أهمية بالغة لفعالية البعثة المتكاملة ونجاح أدائها. والتواصلُ الواضح والانفتاح على جميع المستويات وبين جميع الأطراف يمكن أن يؤدي إلى بناء الثقة وتعزيز الدعم القوي من جانب الأطراف المعنية الدولية.

111 - وتضطلع أيضا الجهاتُ الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدور حاسم ويجب أن تعمل بشكل أكثر تآزراً من أجل دعم البعثة المتكاملة. وتعاونُ هذه الجهات ومشاركتها الفعالة أمر حيوي في معالجة القضايا العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مما يؤثر بشكل مباشر على نجاح البعثة المتكاملة.

112 - وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن والشركاء الدوليين تقديم الدعم السياسي الثابت والتمويل الكافي. ويجب على مجلس الأمن أن يؤكد مسؤوليته الأساسية عن ضمان السلم والأمن الدوليين من خلال تسخير جميع الجهود لإنجاح بعثات حفظ السلام. ويجب أن يقدم صوتاً موحداً بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن، ولا سيما تلك التي تؤثر بشكل مباشر على البلدان المضيفة التي توجد فيها عمليات حفظ السلام. وإن الموقف الموحد للمجلس، باعتباره الأداة المركزية التي تعكس التزام المجتمع الدولي وتضامنه في السعي لتحقيق السلام، أمر بالغ الأهمية. والشركاء الدوليون مدعوون للتدخل عن طريق تقديم الدعم السياسي والموارد اللازمة، بما يضمن حصول البعثة المتكاملة على الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها بفعالية.

113 - وبدون نهج موحد ودعم متسق على جميع المستويات، من المرجح أن تتعثر الجهود المبذولة على أرض الواقع. وتعمل البعثة المتكاملة كأداة للدعم الدولي، ويتوقف نجاحها على الالتزام الجماعي والإجراءات المنسقة من جانب الحكومة والجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

تاسعا - التوصيات

ألف - لمجلس الأمن

114 - يوصَى بأن يقوم مجلسُ الأمن بما يلي:

(أ) الحفاظ على توافق الآراء بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وكفالة ألا تؤدي الانقسامات داخل المجلس إلى تقويض التقدم المحرز في العملية السياسية وإعاقة البعثة المتكاملة عن تنفيذ ولايتها؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم السياسي لجهود المساعي الحميدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعزيز المشاركة الإقليمية والمساءلة؛

(ج) التأكد من مواصلة تحديث ترتيب المهام المكلف بها حسب الأولوية وتوافُق هذه المهام مع الاحتياجات الأساسية للحكومة؛

(د) استعراض المهام "الأخرى" و"الإضافية" الصادر بها تكليف، بالتشاور مع البعثة المتكاملة. والقيام، حيثما كان مناسبا، بتيسير تسليمها المتسلسل إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري؛

(هـ) ضمان مطابقة المهام الصادر بها تكليف مع الموارد والقدرات المطلوبة لإنجازها؛

(و) التأكد من أن المناقشات الإضافية بشأن تسليم المهام تستند إلى تقييم فني شامل وأن يتم الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في السنوات العشر الماضية؛

(ز) تشجيع الدول الأعضاء والجهات المانحة على زيادة دعمهم لجمهورية أفريقيا الوسطى كوسيلة للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجالي السلام والأمن وبناء أساس لتسليم مهام البعثة المتكاملة في نهاية المطاف؛

(ح) تذكير جميع المعنيين بضرورة التمسك بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة؛

(ط) مواصلة العمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى للمضي قدما في الإصلاحات التي تكفل أن يكون حفظ السلام، بوصفه أداة مجلس الأمن لتعزيز السلام والاستقرار، على مستوى الغرض المنشود؛

(ي) الشروع في التفكير في كيفية تعزيز مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بما في ذلك من خلال إطار "الحماية والاحترام والانتصاف" بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومدونات السلوك الدولية الطوعية القائمة، والجهود الجارية لتعزيز الممارسات الأمنية المسؤولة في حالات النزاع المسلح وغيرها من البيئات الشديدة المخاطر.

باء - للبعثة المتكاملة

115 - يوصى بأن تقوم البعثة المتكاملة بما يلي:

حماية المدنيين

(أ) مواصلة جهود الاتصال لشرح ولاية البعثة المتكاملة في مجال حماية المدنيين والمسؤولية الأساسية للحكومة عن حماية المدنيين ودور البعثة في دعم هذا الأمر؛

(ب) تعزيز التركيز على حماية المدنيين من المستوى الأول، الحوار والمشاركة (انظر الفقرة 55 أعلاه)، والمستوى الثالث، تهيئة بيئة تكفل الحماية (انظر الفقرة 57 أعلاه)، لدعم الدولة في تحمل التزامها بحماية المدنيين وسلامة أراضي البلد؛

(ج) القيام مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية بالتأكد من تنسيق وتخطيط القرارات المتعلقة بإعادة تشكيل أثر البعثة المتكاملة من أجل ضمان مواصلة حماية المدنيين؛

بسط سلطة الدولة

(د) إجراء تقييم شامل مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري للاحتياجات اللازمة لبسط سلطة الدولة في المناطق الآمنة ووضع خطط مشتركة لتلبية هذه الاحتياجات؛

(هـ) حيثما تعذر بسط سلطة الدولة في الوقت الحاضر، النظر في نُهج بديلة لتحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية (على سبيل المثال التنمية القائمة على المناطق والمقترنة باتفاقات سلام محلية) من شأنها أن تدعم الجهود المقبلة الرامية إلى بسط سلطة الدولة في هذه المناطق وألا تقوضها؛

(و) القيام مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين بتحديد وإنشاء العمليات المطلوبة لتسليمها المهام المتعلقة ببسط سلطة الدولة ودعم نشر الإدارة ووجودها في المقاطعات؛

(ز) مواصلة الاستفادة من الإمكانات التحفيزية للمشاريع السريعة الأثر ومشاريع الحد من العنف المجتمعي في دعم بسط سلطة الدولة؛

(ح) تعزيز أنشطة بناء القدرات في الأقسام النظامية والمدنية على حد سواء، من خلال الاشتراك في المواقع أو الإدماج، بما يتمشى مع أحكام سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها؛

(ط) مواءمة الخطط التشغيلية مع الأطر الاستراتيجية لدعم قوات الدفاع والأمن كجزء من بسط سلطة الدولة؛

المساعي الحميدة

(ي) مواصلة المشاركة المنتظمة والفعالة مع الحكومة وأعضاء المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة للتواصل بشأن عمل البعثة المتكاملة ولتأمين الدعم المقدم من جانبهم؛

(ك) توسيع نطاق المشاركة في تيسير الحوار، وضمان المشاركة الشاملة من جانب الأطراف المعنية في العمليات السياسية، والتركيز على جعل عملية السلام شاملة، ولا سيما للمجتمع المدني والنساء والشباب والفئات المهمشة؛

(ل) الحفاظ على التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة لمعالجة المسائل ذات الصلة التي تؤثر على جمهورية أفريقيا الوسطى معالجة فعالة؛

(م) الاستفادة من خبرات وموارد الشركاء الإقليميين ومكاتب الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الإقليمية التي قد تشكل عائقاً أمام السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

أثر البعثة المتكاملة

(ن) استعراض وجود البعثة المتكاملة لتسريع عملية إعادة نشر الأفراد النظاميين والمدنيين من بانغي إلى المكاتب الميدانية؛

(س) تقييم الحاجة إلى توفير الأمن للمسؤولين الرئيسيين والمؤسسات الرئيسية في ضوء دور القوات الأخرى في هذا المجال، والنظر في إعادة نشر أصول البعثة المتكاملة المشارِكة حالياً في هذه الأنشطة إلى مهام ومراكز عمل أخرى؛

(ع) تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الشامل للنقل اللوجستي الذي أعدته إدارة الدعم العملياتي وإدارة عمليات السلام في عام 2023 للوصول بأثر البعثة المتكاملة إلى المستوى الأمثل؛

المكاسب الاقتصادية

(ف) تحديد الإرث الإيجابي الذي يجب أن تخلفه البعثة المتكاملة والعمل لضمان تخطيط جميع الأنشطة في المستقبل من أجل تعظيم هذا الهدف بشكل مستدام؛

(ص) تعزيز زيادة الاستثمارات في سلاسل الإمداد المحلية وعمليات الشراء التي تفيد الاقتصاد المحلي؛

الاتصالات الاستراتيجية

(ق) مواصلة العمل مع الحكومة على إطار مشترك للاتصال من أجل إطلاع السكان على ولاية البعثة المتكاملة وعملها؛

(ر) تعزيز إدراج الاتصالات الاستراتيجية في جميع أنشطة البعثة المتكاملة وعمليات التخطيط الخاصة بها؛

التخطيط للانتقال التدريجي

(ش) القيام الآن بإنشاء قدرات مخصّصة لإعداد ودعم أنشطة التخطيط للمرحلة الانتقالية والتسليم التدريجي للمهام التي يتم التحقق منها في ضوء معايير والتزامات الدولة المضيفة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين؛

(ت) البدء، قبل حلول عام 2026، في إجراء مناقشات مع السلطات بشأن خطة انتقالية محتملة، وتحديثها حسب الاقتضاء لضمان الجهوزية والقدرة على تعزيز المكاسب المحققة إذا سمحت الظروف بالخفض التدريجي أو إذا تم تقديم طلب بذلك؛

(ث) بناء تحالف من الجهات الفاعلة الملتزمة ببناء السلام من أجل استكمال عمل البعثة المتكاملة والعمل مع هذا التحالف لتحديد المهام الرئيسية ودعم تعبئة الموارد والإرادة السياسية اللازمة.

جيم - للدولة المضيفة

116 - يوصى بأن تقوم الدولة المضيفة بما يلي:

العملية السياسية وعملية السلام

(أ) مواصلة المشاركة في العملية السياسية وعملية السلام وضمان أن تكون هاتان العمليتان شاملتين، بمشاركة الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والنساء ومجموعات الشباب؛

(ب) مضاعفة الجهود لتعزيز المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان ومعالجة الإفلات من العقاب والأسباب الجذرية الأخرى للنزاع؛

(ج) إنشاء شراكة استراتيجية مع جهات فاعلة دولية مسؤولة لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في القيام بشكل مستقل بتوفير الأمن وضمان سيادة القانون لفائدة سكانها؛

(د) تعزيز حوار سياسي شامل ومفتوح يضم جميع الكيانات السياسية والمجتمع المدني لدعم إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية في عامي 2024 و 2025؛

(هـ) العمل بالتعاون مع جميع الأطراف لوضع تدابير لبناء الثقة، مثل التسجيل الشفاف للناخبين وتكنولوجيا التصويت الموثوقة قبل الانتخابات بوقت كافٍ؛

بسط سلطة الدولة

(و) تعزيز زيادة اتساق الاستراتيجيات العسكرية والسياسية؛

(ز) ضمان التنسيق والتخطيط الكافيين مع الشركاء الدوليين، ولا سيما البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري؛

(ح) التصديق على تنفيذ العمليات الأمنية بما يتمشى مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ط) التحقق من أن العمليات الأمنية مصحوبة بتدابير لبسط السلطة المدنية للدولة بشكل مستدام؛

(ي) تعزيز الحوكمة الرشيدة كجزء من بسط سلطة الدولة والسعي إلى مساءلة جميع مسؤولي الدولة؛

الاتصالات الاستراتيجية

(ك) العمل بشكل وثيق مع البعثة المتكاملة لوضع أطر تواصل مشتركة توائِم أنشطة البعثة المتكاملة مع الأولويات الوطنية وتعزز التفاهم المتبادل؛

(ل) تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين في مجال الاتصال الاستراتيجي، مع التركيز على المشاركة العامة والعلاقات الإعلامية والتواصل في الأزمات؛

إدارة الموارد الطبيعية

(م) تنفيذ نظم مستدامة لإدارة للموارد الطبيعية من شأنها زيادة إيرادات الدولة وتعزيز إعادة التوزيع العادل للثروة.

دال - للأمانة العامة للأمم المتحدة

117 - يوصَى بأن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بما يلي:

فيما يتعلق بحفظ السلام

(أ) العمل مع مجلس الأمن والأطراف المعنية الأخرى للمضي قدماً في الإصلاحات التي تكفل أن يكون حفظ السلام، بوصفه أداةً لتعزيز السلام والاستقرار، على مستوى الغرض المنشود؛

(ب) الابتعاد عن النماذج التقليدية لحفظ السلام من أجل الاستجابة بشكل أفضل للسياقات الدقيقة والديناميكية التي تحدث فيها عمليات النشر؛

(ج) فتح باب المناقشات لاستكشاف التعديلات المحتملة على اتفاقات مركز القوات حتى يتسنى لها دعم احتياجات عمليات حفظ السلام على نحو أفضل في ضوء حالات سوء الفهم المتكررة بشأن تطبيقها مع الدول المضيفة؛

(د) بدء التفكير المتعمق في الدور الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام في بسط سلطة الدولة بهدف دعم ذلك بشكل أفضل بعد استعادة الوجود الأمني للدولة؛

(هـ) إشراك قادة البعثة المتكاملة المدنيين والنظاميين في تقييمات البلدان المحتمل مساهمتها بقوات عند إنشاء العناصر النظامية وتقييم أداء الوحدات الحالية؛

(و) اتخاذ تدابير لإيجاد حلول أكثر استدامة لإيواء الأفراد المدنيين والنظاميين؛

(ز) القيام، حيثما تعمل بعثات حفظ السلام في بيئات إلى جانب مقدمي الخدمات الأمنية الدوليين الآخرين، بإنشاء آلية قوية للتنسيق والرقابة توائِم بين أهداف جميع الأطراف المعنية وأنشطتها. ويشمل ذلك إنشاء وحدة اتصال مخصصة في بعثات حفظ السلام لتحليل الديناميات الجيوسياسية بشكل مستمر، والحفاظ على قنوات دبلوماسية مفتوحة وضمان الامتثال للمعايير القانونية الدولية ومعايير حقوق الإنسان؛

فيما يتعلق بالبعثة المتكاملة

(ح) نشر بعثة تقييم تقني، بالتنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية بحفظ السلام، من أجل وضع خطة انتقالية بمجرد تأمين اتفاق سياسي مع الدولة المضيفة؛

(ط) الانخراط في حوار صريح مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة بشأن التوقعات المتعلقة بمهامها وأدائها ومساءلتها في حال عدم وفائها بالمعايير المتفق عليها؛

(ي) إعطاء الأولوية لتشكيل القوات من الأصول الحيوية، بما في ذلك الأصول الجوية والقدرات الهندسية؛

(ك) تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض عام 2024 للقدرات النظامية الذي أجراه مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، بهدف تعزيز موقف البعثة المتكاملة بشأن تنفيذ الحماية المادية للمدنيين؛

(ل) تخويل الممثلة الخاصة للأمين العام سلطة إعادة تخصيص الموارد الحالية للبعثة المتكاملة من أجل توسيع نطاق الأنشطة المتعلقة ببسط سلطة الدولة، مثل الموارد المخصصة للمشاريع السريعة الأثر ومبادرات الحد من العنف المجتمعي، وفقا للمهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف.

هاء - للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

118 - يوصَى بأن يقوم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بما يلي:

(أ) الحفاظ على الجهود السياسية وجهود الوساطة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ومواصلة العمل على تحسين العلاقات الثنائية بين بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) تعزيز الجهود الرامية إلى الإعمال الفعال لآليات منع نشوب النزاعات وإدارتها، مثل اللجان المختلطة، وكذلك القوة الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان؛

(ج) مواصلة العمل وتنسيق الإجراءات مع البعثة المتكاملة بشأن المساعي الحميدة المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى.

واو - لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء والمؤسسات المالية الدولية

119 - يوصَى بأن يقوم فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء والمؤسسات المالية الدولية بما يلي:

(أ) القيام، حيثما كان ذلك ممكناً، بتطبيق إجراءات اشتراك الموظفين في موقع واحد أو إدماجهم مع نظراء جمهورية أفريقيا الوسطى، بهدف تسريع وتيرة تطوير القدرات الوطنية؛

(ب) بناء برامج وموارد وإنشاء هياكل وبرامج مستدامة لا تترك فراغاً عند الخفض التدريجي للبعثة المتكاملة؛

(ج) القيام، جنبا إلى جنب مع البعثة المتكاملة، بدراسة كيفية إدارة الدعم التمكيني الذي تقدمه البعثة حالياً (فيما يتعلق بالوصول والأمن ومجالات أخرى) بحيث لا تؤدي أي إعادة تشكيل و/أو خفض تدريجي للبعثة المتكاملة إلى تعريض هذا العمل للخطر؛

(د) القيام منذ الآن بمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري دون انتظار إشارات أو قرارات سياسية تعجل بتسليم المهام؛

(هـ) الاشتراك في تمويل وظيفة لموظف اتصال مخصص بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بهدف سد الفجوة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، لضمان تنسيق جهودها في مجال بناء السلام والتنمية بشكل جيد وتعزيزها بشكل متبادل؛

(و) مواصلة الدعوة إلى اعتبار جمهورية أفريقيا الوسطى مؤهلة للاستفادة من محفظة مخصصات البلدان التي تمر بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وهو أمر ضروري لضمان استمرار تقديم الدعم المالي لجهود التعافي والتنمية في البلد؛

(ز) تشجيع عملية المواءمة الاستراتيجية الجارية بشأن بناء السلام التي تقوم بها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي والتي تبرز أهمية اتباع نهج منسق وموحد في معالجة التحديات المعقدة التي يواجهها البلد.

زاي - للشركاء والجهات المانحة الدولية

120 - يوصى بأن يقوم الشركاء والمانحون الدوليون بما يلي:

(أ) توفير التمويل اللازم للخطط الوطنية الإنسانية والإنمائية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من أجل السماح لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين بالعمل قبل الخفض التدريجي للبعثة المتكاملة في نهاية المطاف؛

(ب) التأكد من حصول جميع المقاتلين المسرحين على الدعم المتصل بإعادة الإدماج وربط ذلك ببرامج التعافي الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً؛

(ج) توفير التمويل والمساعدات الأخرى للانتخابات المقبلة بالتنسيق مع البعثة المتكاملة؛

(د) تمكين إقامة شراكة استراتيجية ومسؤولة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة من أجل تحقيق انتقال سلس يمكن للدولة فيه أن توفر الأمن وتضمن سيادة القانون بشكل مستقل، مع الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الضميمة الأولى

الجداول

الجدول 1

المقاتلون المسرحون من 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 (تاريخ الإطلاق الرسمي للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن) إلى 21 آذار/مارس 2024

الحركة	عدد *المسرحين*		
	ذكور	*إناث*	*المجموع*
حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار	310	4	314
ميليشيات "أنتي بالاكا" موكوم	767	84	851
ميليشيات "أنتي بالاكا" نغايسونا	187	22	209
الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى	71	5	76
الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى	1 004	31	1 035
حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة	83	4	87
الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى	309	17	326
الثورة والعدالة – فصيل بيلانغا	122	7	129
الثورة والعدالة – فصيل سايو	266	8	274
التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى	304	10	314
ائتلاف سيليكا الجديد من أجل السلام والعدالة	138	12	150
اتحاد القوات الجمهورية الأساسية	98	31	129
اتحاد القوات الجمهورية	255	43	298
الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	233	4	237
المجموع	**4 147**	**282**	**4 429**

المصدر: البعثة المتكاملة.

الجدول 2

التوزيع الحالي لموظفي البعثة المتكاملة

مركز العمل	*عدد الوظائف*	*النسبة المئوية للوظائف إلى إجمالي الوظائف المأذون بها*
باماباري	43	3
بانغاسو	30	2
بانغي	960	69
بربيراتي	29	2
بيراو	20	1
بوسانغوا	43	3
بوار	69	5
بريا	54	4
دوالا	2	0,1
عنتيبي	4	0,3
كاغا باندورو	68	5
نديلي	24	2
أوبو	19	1
باوا	23	2
المجموع	**1 388**	

المصدر: البعثة المتكاملة.

الضميمة الثانية

التزامات جمهورية أفريقيا الوسطى تجاه آليات حقوق الإنسان والمشاركة في الصكوك الدولية

صك حقوق الإنسان	*التوقيع*	*التصديق أو الانضمام*
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1966	1971
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية“	لا ينطبق	1981
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	لا ينطبق	1981
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية“	لا ينطبق	1981
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	لا ينطبق	2016
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	لا ينطبق	1991
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	لا ينطبق	2016
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	لا ينطبق	2016
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	لا ينطبق	2016
اتفاقية حقوق الطفل	1990	1992
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة	2010	2017
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	2010	2012
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	لا ينطبق	2016
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2007	2016
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2007	2016
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	لا ينطبق	1986
اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا	2009	2010

المصدر: البعثة المتكاملة.